الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية
The Royal Marine Conservation Society of Jordan
(JREDS)

الدليل الإسترشادي الوطني للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

العقبة – الأردن

٢٠١٦

تـم دعـم الدليـل الإسترشـادي الوطنـي لـلإدارة المتكاملـة للمناطـق السـاحلية مـن الشـعب الأمريكـي ومـن خـلال المنحـة المقدمـة مـن برنامـج USAIDلدعـم مبـادرات المجتمـع المدنـي والمنفـذ مـن قبـل منظمـة صحـة الأسـرة الدوليـة FHI 360 وبتمويـل مـن الوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة (USAID)، ويعتبـر هـذا المحتـوى مـن مسؤولية الجمعيـة الملكيـة لحمايـة البيئـة البحريـة ولا يعكـس بالضـرورة آراء الوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة (USAID) أو آراء الحكومـة الأمريكيـة أو حتـى آراء منظمـة صحـة الأسـرة الدوليـةFHI 360.

حقوق النشر والطبع محفوظة © الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية. 2016

لا يجوز نسخ هـذا الدليـل أو أي جزء منـه، أو تخزينه في نظام لاسترجاع المعلومات، أو نقله بأية صورة أو بأية وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالنسخ الضوئي أو التسجيل على أشرطة أو خلاف ذلك، دون الحصول على إذن مسبق.

رقم المعياري الدولي (ردمك): ISBN 978 9957 8740 0 1

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2618/6/2016)

الاقتبـاس: الجمعيـة الملكيـة لحمايـة البيئـة البحريـة (2016). الدليـل الاسترشـادي الوطنـي لـلإدارة المتكاملـة للمناطـق السـاحلية. الاردن. 0/1/8740/9957/978. 52 صفحـة

اعداد: الدكتور نضال العوران، إيهاب عيد، ابتهال الطراونة

مراجعة: فيصل أبو السندس

صورة الغلاف ©: الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية

عنوان الاتصال:

الجمعيـة الملكيـة لحمايـة البيئـة البحريـة. صنـدوق بريـد 831051. شـارع عبـد العزيـز الثعالبـي. الشميسـاني 11183. عمـان، الأردن. بريـد الكترونـي: information@jreds.org

الجمعيـة الملكيـة لحمايـة البيئـة البحريـة. صنـدوق بريـد 2353. شـارع الفارابـي، المنطقـة السـكنية الخامسـة 77110. العقبـة، الأردن. بريـد الكترونـي: aqaba@jreds.org

الدليل الإسترشادي الوطني
للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

العقبة - الأردن

٢٠١٦

الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية

USAID
من الشعب الامريكي

الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية
The Royal Marine Conservation Society of Jordan
(JREDS)

fhi360
THE SCIENCE OF IMPROVING LIVES

شكر وتقدير

تتقدم الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية بجزيل الشكر الى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ممثلةببرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني الذي تنفذه(FHI360) لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروع"الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: نهج للتطور والنمو" والذي من دونه لما كان من الممكن تحقيق هذا الانجاز.

الشكر موصول أيضاً لحضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت علي رئيس الهيئة الإدارية للجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية وأعضاء الهيئة الإدارية المتمثلين بالسيد علي البلبيسي والسيد خالد الكردي والسيد رجائي جوري والسيد محسن المفلح والسيدة نجمة كوفال والسيد شريف الصيفي على دعمهم لجهود ومسيرة الجمعية، كما نشكر السيد فيصل أبو السندس، المدير التنفيذي للجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية/ المنسق الاقليمي لمشروع الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية على التوجيهات المستمرة والدعم المتواصل لانجاح المشروع وتحقيق الغاية المرجوة منه.

تخص الجمعية الثناء والشكر لفريق عمل برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني الذي تنفذه(FHI360) ممثلة بالسيدة فرانسيس أبو زيد (مديرة البرنامج) والسيدة ايمان النمري (مديرة المشاركة المجتمعية) والسيدة ريم سعادة (خبيرة مساعدات فنية) والسيد هادي أبو الغنم (محاسب المنح) على الدعم المتواصل والعمل بروح الفريق الواحد والشراكة الحقيقية لتحقيق الأهداف المطلوبة من المشروع.

تشكر إدارة المشروع الدكتور نضال العوران (مستشار مستقل) على صياغة مسودة هذا الدليل، وعلى الجهود المتميزة التي بذلها خلال عملية جمع المعلومات والحلقات التشاورية مع اصحاب العلاقة للخروج بصيغة هذا الدليل.

تشكر الجمعية أيضاً كل من الآنسة زينة حمدان (المستشار الاعلامي للجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية)، على اعداد الدراسة الاعلامية وتغطية كافة مراحل المشروع اعلامياً، والسيد محمد زعرور (مستشار مستقل) على إعداد دراسة متكاملة للوضع القائم للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في العقبة وتحليل أصحاب العلاقة. كما ونشكر السيد محمد الطواها والسيد عبد الله أبو عوالي على مراجعة الدليل لغوياً وتنقيحه للخروج بالصيغة المطلوبة.

ولا ننسى تقديم الثناء لكافة المؤسسات الشريكة والداعمة لعمل الجمعية الملكية والتي ساهمت بشكل ايجابي في تطوير الدليل ضمن مراحله المختلفة وهي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة متمثلة في كل من مفوضية البيئة/ مديرية البيئية ومديرية الدراسات والتخطيط ومديرية السياحة ومديرية تنمية المجتمع المحلي. الشكر أيضاً موجه إلى شركة تطوير العقبة لمساهمتهم المتواصلة خلال ورشات العمل وتوفير المعلومات المطلوبة ونشكر أيضاً وزارة البيئة ممثلة في مديرية صون الطبيعة ومديرية المتابعة والتقييم ومديرية التوعية البيئية على مشاركتهم في اعداد الدليل. ولقد كان لوزارة التخطيط أيضاً من خلال مديرية تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المحلية الدور الايجابي في تحقيق أهداف المشروع.

الشكر أيضاً لكل من المؤسسات التالية على دعمها الايجابي لاعداد الدليل متمثلة بكل من مديرية التربية والتعليم/ العقبة، و الادارة الملكية لحماية البيئة/ فرع العقبة، و الهيئة البحرية الأردنية، و القوة البحرية الأردنية، و نادي اليخوت الملكي، و جمعية صيادي ثغر الأردن الزراعية التعاونية و جمعية صيادي السمك التعاونية و جمعية العقبة السياحية للقوارب الزجاجية و مؤسسة الموانئ/ مركز الأمير حمزة لمكافحة التلوث و جمعية العقبة للغوص و الجامعة الأردنية/ فرع العقبة و محطة العلوم البحرية و تجمع لجان المرأة في العقبة و شركة تطوير البحر الميت، و الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، و فندق الانتركونتيننتال،وفندق دبل تري، و فندق راديسون بلو، و فندق ومنتجع موفنبك، والإتحاد النوعي للجمعيات البيئية وكافة المؤسسات الاعلامية التي شاركتنا مسيرتنا خلال اعداد هذا الدليل ممثلة بكل من إذاعة صوت العقبة، وستوديو رم، و جريدة الرأي، و وكالة الأنباء الأردنية / بترا، و إذاعة حسنى و جريدة جوردان تايمز وجريدة الحياة اللندنية وراديو هوا عمان والتلفزيون الأردني وفضائية ANP وفضائية رؤيا ولا ننسى شكر جميع من ساهم في صياغة واعداد هذا الدليل.

في النهاية نشكر فريق عمل الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية ونخص بالذكر السيدة ابتهال الطراونة (منسق المشروع/ مدير برنامج التوعية وكسب التأييد) والسيد ايهاب عيد (مدير المشروع/ مدير البرامج) على العمل الدؤوب والمتفاني لتحقيق أهداف المشروع ومخرجاته وعلى الدعم المتواصل من فريق الجمعية من أجل نجاح هذا المشروع.

المحتويات

شكر وتقدير 5
المحتويات 6
الملخص 7
تمهيد 8
الوحدة الأولى: الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
1.1 تعريف المنطقة الساحلية 11
1.2 تعريف الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية 12
1.3 أهداف نهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية 13
1.4 فوائد تطبيق نهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية 13
1.5 المبادئ العامة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية 14
1.6 خطوات ومراحل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية 15
1.6.1 تحديد القضايا الرئيسية 16
1.6.2 إعداد وتخطيط البرامج 17
1.6.3 الاعتماد الرسمي والتمويل 17
1.6.4 التنفيـــذ 17
1.6.5 المراقبة التقييم 18
الوحدة الثانية: الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في العقبة
2.1 خليج العقبة، المميزات والخصائص 20
2.2 المنطقة الساحلية في العقبة 22
2.3 الاستخدامات المختلفة للمنطقة الساحلية في العقبة 23
2.4 الإطار العام المؤسسي والتشريعي في العقبة 30
الوحدة الثالثة: الارشادات التوجيهية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في العقبة
3.1 تحديد القضايا الرئيسية 32
3.1.1 القضايا ذات الأولوية 35
3.1.2 اصحاب العلاقة للإدارة المتكاملة 35
3.2 التخطيط للإدارة المتكاملة في العقبة 37
3.2.1 المتطلبات الرئيسية للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في العقبة 37
3.2.2 الفرص المتاحة لتطبيق برنامج إدارة متكاملة في العقبة 38
3.2.3 الوسائل والادوات الرئيسية للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في العقبة 39
3.2.4 الإطار العام والخطوط الارشادية لخطة الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في العقبة 40
3.3 المراقبة والتقييم لعملية إدارة المنطقة الساحلية في العقبة 42
3.4 تمويل تنفيذ الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في العقبة 43
المراجع 44
الملحقات 45
ملحق 1: ملخص تحليل الجهات صاحبة العلاقة (المصدر: الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية، 2015) 41 45
ملحق رقم 2: المواد القانونية الرئيسية المتعلقة بالبيئة البحرية والساحلية المنصوص عليها في نظام حماية البيئة رقم 21 لسنة 2001 / 4 /3 46
ملحق رقم 3: المواد الرئيسية في نظام متنزه العقبة البحري رقم 22/ صادر بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة (56) من قانون منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة (32) لسنة .2000 /4 /6 48

الملخص

تم اعداد هذا الدليل من خلال مشروع "الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: نهج للتطور والنمو". وهدف المشروع الى الخروج بدليل شمولي يبين آليات وقواعد الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية ويحدد القضايا المتعلقة بها في منطقة العقبة بطريقة تشاركية تفاعلية مع مختلف أصحاب العلاقة. تم تنفيذ المشروع من خلال تحقيق ثلاثة مكونات رئيسية تضمن المكون الأول مراجعة مستفيضة لكافة الوثائق المتوفرة والخاصة بالمنطقة الساحلية في العقبة سواءً أكانت وثائق منشورة أو غير منشورة، فنية أو قانونية ومن ثم العمل على المكون الثاني الذي تضمن تبيان أصحاب العلاقة وآليات التواصل المطلوبة وبرامج تدريبية لرفع قدرات أصحاب العلاقة تضمنت عناوين متعددة مثل البيئة البحرية وأهمية المحافظة عليها ومبادئ كسب التأييد والتحليل المؤسسي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والحاكمية الرشيدة مع تخصيص برامج تدريبية للاعلاميين، وجميع هذه النشاطات هدفها الخروج بهذا الدليل وهو المكون الثالث للمشروع.

يعتبر هذا الدليل الأول من نوعه على المستوى الوطني وسيعمل على إثراء المكتبة العربية بأول دليل متكامل يناقش موضوع الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية باللغة العربية مما سيكون له تأثير كبير على دعم الجهود العربية في إدارة المناطق الساحلية. كما وتأتي أهمية هذا الدليل لمساهمته في تلبيته الالتزامات الحكومية بحسب توصيات تقرير البلاغات الثالث المقدم من قبل الحكومة الأردنية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وتقرير البلاغات الخامس المقدم لسكرتاريا الاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي (CBD) مما يساهم بشكل ايجابي في تعزيز دور المملكة على الصعيدين الاقليمي والدولي في تنفيذ الالتزامات الوطنية.

يناقش هذا الدليل مفهوم الإدارة المتكاملة من المنظور العالمي حيث تم تعريفها على أنها "عملية مستمرة وديناميكية تفاعلية لاتخاذ القرارات التي من خلالها يتم تنمية المناطق الساحلية وحماية الموارد البحرية والساحلية التي تقع ضمن حدودها وتضمن الاستخدام المستدام لهذه الموارد"، كما وقد تم استعراض بعض الوسائل والطرق التي تتيح تنفيذ هذا المفهوم على الصعيد المحلي، وقد تم إدراج الفوائد المترتبة على تطبيق هذا النهج، مثل حل مشكلة التضارب بين القطاعات الساحلية وصون الموائل البحرية وحماية الموروث الثقافي وغيرها الكثير من الفوائد. واستعرض الدليل مجموعة من المبادئ العامة الخاصة بالادارة المتكاملة مثل مراعاة خصوصية وجود المنطقة الساحلية والمهددات التي تتعرض لها، وضرورة التعامل معها بمنظور واسع وشمولي، بالإضافة إلى أهمية التكاملية في إدارة الاستعمالات المختلفة على اليابسة والبحر.

كما تم استعراض خصائص منطقة العقبة وواقع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في العقبة وطبيعة الاستخدامات المتنوعه سواء السياحية والترفيهية والصناعية والتعليمية وغير ذلك على طول الساحل الأردني، كما وقد تم استعراض القضايا الرئيسية المتعلقة بهذا النهج بما في ذلك كيفية إعداد وتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والخطوات اللازمة لذلك بالتفصيل، ويؤكد هذا الدليل على أهمية التنسيق بين كافة الجهات ذات العلاقة، وتحديداً في مرحلة إعداد المسودة الأولى للخطة وفي كافة المراحل التي تسبق إعتمادها بشكل رسمي، كما يعرض بشكل مفصل آليات مختلفة لكيفية إجراء هذه المشاورات. يستهدف هذا الدليل كافة الجهات الوطنية والمحلية المسؤولة والعاملة في التخطيط وإدارة المناطق الساحلية بشكل مباشر بالإضافة إلى المؤسسات الاقليمية العاملة في نفس المجال.

تمهيد

شهدت العقبة تطوراً كبيراً للأنشطة الصناعية الرئيسية وأنشطة الشحن في السنوات الخمسة عشر الماضية وتوسعاً سريعاً للأنشطة السياحية والتنموية الأخرى، كنتيجة طبيعية لتحويل المدينة إلى منطقة اقتصادية وتأسيس سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في العام ٢٠٠١. وتعمل السلطة منذ تأسيسها على جذب المزيد من الاستثمارات، وخدمة العديد من القطاعات والاستعمالات على طول شريط ساحلي لا يتجاوز الـ ٢٧ كيلومتر، والذي يعتبر المنفذ البحري الوحيد للأردن على العالم. ونظراً للتطور والنمو السريع الذي شهدته مدينة العقبة فقد برزت الحاجة لوجود نهج إداري يتناسب مع إدارة المنطقة الساحلية بطريقة تخدم القطاعات المختلفة وتحافظ في نفس الوقت على استدامة الموارد البحرية والساحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار المساحة الصغيرة للمنطقة الساحلية وما تتميز به من تنوع فريد وغني للحياة البحرية، مما يساهم في تعزيز المنظومة الاقتصادية الاجتماعية للعديد من القطاعات ومن أهمها القطاع السياحي الذي يعتبر رافداً حيوياً للاقتصاد المحلي والوطني.

يعد نهج "الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية" من الوسائل العالمية المطبقة منذ أكثر من خمسة عشر عاماً في الكثير من المناطق الساحلية حول العالم وأثبت جدواه في استدامة موارد هذه المناطق. يعتمد هذا النهج على التشاركية والتكاملية في العمل وهو عملية توصف بالديناميكية وتبنى على أساس علمي صحيح. إن تطبيق نهج "الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية" في منطقة معينة لأول مرة يحتاج لبعض الخطوط الإرشادية لضمان فعالية وكفاءة مخرجاته، ومن هنا جاءت فكرة إعداد هذا الدليل ليساعد المعنيين وأصحاب القرار في وضع الإطار الصحيح والخطط المناسبة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية" في منطقة العقبة وليعمل على تلبية الالتزامات الحكومية الخاصة بالاتفاقيات متعددة الأطراف.

تم تطوير هذا الدليل بالرجوع الى العديد من المراجع والوثائق من أجل استنباط أفضل الممارسات الخاصة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على الصعيد المحلي. وتم جمع المعلومات الخاصة بمنطقة العقبة من خلال عملية تشاورية تفاعلية مع العديد من الجهات والأفراد من أصحاب العلاقة المعنيين بإدارة المنطقة الساحلية في العقبة. وتجدر الإشارة هنا بأن استخدام هذا الدليل لا يتم بمعزل من الاستفادة من دروس وقصص نجاح تم توثيقها في مناطق أخرى من العالم، ومن أجل ذلك فقد تم توفير قائمة بالمراجع المقترحة المتاحة على شبكة الانترنت والتي يمكن الاستفادة منها.

الوحدة الأولى:

الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

تشكل المناطق الساحلية ما يقارب ١٠٪ فقط من مساحة الكرة الارضية ويقطنها أكثر من نصف سكان العالم، وتعتبر من أكثر المناطق استغلالاً من قبل الانسان نظراً لما تحتويه من مصادر وخدمات متنوعة. وبحسب المسوحات وعمليات التقييم التي تمت من قبل العديد من المؤسسات البيئية الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن متطلبات الانسان المختلفة لهذه المصادر قد تجاوزت فعلياً الطاقة الاستيعابية[1] لهذه المناطق.

تنبع أهمية المناطق الساحلية كونها نقطة التقاء المياه باليابسة والهواء، وتشكل العديد من العمليات التي ينشأ عنها العديد من التضاريس، وتحتوي على العديد من الأنظمة البيئية والموائل، كما أنها تتميز بخصوصية الأراضي والموارد الموجودة ضمن حدودها، كما وتعتبر محركاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتضم المنطقة الساحلية أيضاً بعض أنواع الموائل النادرة وذات الامتداد المكاني المحدود، وتعتبر منطقة قاعية وبحرية هامة تدعم العمليات البيئية الهامة. ويستخدم هذه المنطقة أيضاً عدد ضخم من الأنواع من أهمها السلاحف المهددة بالانقراض. وتتضمن الموائل والأنواع الحساسة المحتملة أخاديد مغمورة، وحافة رصيف قاري شديد الانحدار، وشعاباً مرجانية عميقة.

1- (2006) Unep

١,١ تعريف المنطقة الساحلية

تـم تعريـف المنطقـة السـاحلية (الشـكل رقـم ١) علـى أنهـا مسـاحة جغرافيـة دون حـدود معينـة، تتركـز حـول نقطـة التقـاء المـاء باليابسـة، وتمتـد فـي اليابسـة الـى أبعـد نقطـة متأثـرة بالبحـر، وتمتـد نحـو البحـر الـى أبعـد نقطـة يمكـن إدارتهـا، وتتأثـر هـذه المنطقـة عـادة بالاعتبـارات السياسـية والإداريـة والبيئيـة[2].

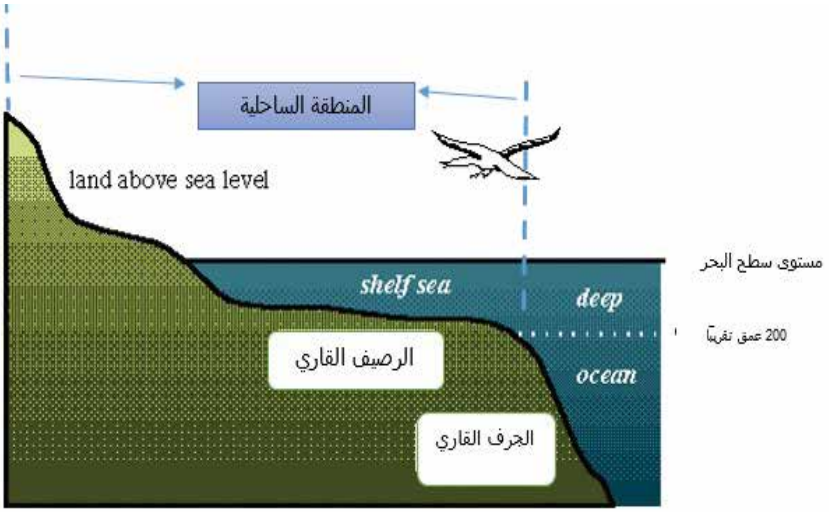

الشكل رقم ١: حدود المنطقة الساحلية بحسب التعريف

لأغـراض التخطيـط العملـي فإنـه يمكـن وصـف المنطقـة السـاحلية بأنهـا "منطقـة خاصـة" تتميـز بخصائـص فريـدة تتلخـص

بكل مما يلي:

- منطقة ديناميكية تتصف بمجموعة متنوعة من المتغيرات الحيوية والكيميائية والجيولوجية.
- تتضمـن نظـم بيئيـة ذات انتاجيـة مرتفعـة وتنـوع حيـوي متنـوع توفـر مـن خلالـه حاضنـات طبيعيـة للعديـد مـن الأنـواع البحريـة.
- تلعـب دور حيـوي هـام فـي الحمايـة مـن الكـوارث الطبيعيـة التـي تتمثـل فـي الأعاصيـر وانجـراف التربـة والسـيول مـن خـلال الحيـود المرجانيـة أو التشـكيلات الرمليـة والشـواطئ.
- يمكـن أن تسـاهم النظـم البيئيـة للمناطـق السـاحلية فـي التخفيـف مـن حـدة التلـوث جـراء النشـاطات البشـرية التـي تحـدث على اليابسـة.
- تجذب المناطق الساحلية العديد من السكان مما يعزز من قيمتها الاقتصادية والاجتماعية.

2- ECSE-EEC-EAEC, (1997)

١,٢ تعريف الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

يتم تعريف "الإدارة المتكاملة" بشكل عام على أنها عملية مستمرة، تفاعلية، متكيفة (قابلية عالية للتكيف) وتشاركية، تساهم في بناء توافق وإجماع على قرارات تخص قضية معينة، وتشتمل هذه العملية على مجموعة من المهام المحددة يجب تنفيذ كل مهمة لتحقيق مجموعة من الاهداف وتتلخص هذه المهمات بكل مما يلي:

- تحليل المشاكل/تحديد الاهداف
- صياغة استراتيجيات/وضع خطط بديلة
- البحث العلمي- جمع البيانات / استمرارية
- تنفيذ وتعديل استراتيجيات الإدارة
- تطبيق الممارسات الإدارية الحديثة – المرتبطة بالتكنولوجيا
- التطبيق
- المراقبة
- التقييم
- التمويل

توجد العديد من التعريفات الخاصة بمفهوم "الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية" تمت صياغتها من قبل العديد من المنظمات الدولية ومن خلال الاستعانة بمجموعة من الخبراء والمختصين. وبشكل عام فإن التعريف التالي يعتبر من التعريفات المتفق عليها وينص على أنها: "عملية مستمرة وديناميكية تفاعلية لاتخاذ القرارات التي من خلالها يتم تنمية المناطق الساحلية وحماية الموارد البحرية والساحلية التي تقع ضمن حدودها وتضمن الاستخدام المستدام لهذه الموارد" . ومن الجدير بالذكر بأن تعريف الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الذي أورده بروتوكول برشلونة عام (٢٠٠٨) يعتبر من أحدث التعريفات وأكثرها تشديداً على حساسية المنطقة الساحلية ووصفها بالنظام البيئي، حيث تم تعريفها على أنها: " عملية ديناميكية لإدارة المناطق الساحلية واستخدامها على نحو مستدام بما يراعي هشاشة النظم البيئية الساحلية والمناظر الطبيعية وتنوع الأنشطة وأوجه الاستخدام، وتفاعلاتها، والوجهة البحرية لبعض الأنشطة وأنماط استخدامها وأثرها على الأجزاء البرية والبحرية".

3- الاتحاد الأوروبي (2010)
http://glossary.eea.europa.eu/terminology/concept

4- European Union (2006),

١,٣ أهداف نهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

إن تطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بحسب ما تم ذكره من تعريفات أعلاه يساهم في تحقيق العديد من الأهداف سواء الإدارية أو البيئية أو الاقتصادية أو حتى الاجتماعية منها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- حل مشكلة تضارب و/ أو تعارض المصالح بين القطاعات الساحلية المختلفة.
- زيادة «التناغم» والتوافق ما بين المجتمع والمؤسسات المختلفة.
- صون سلامة الأنظمة البيئية الساحلية.
- المحافظة على استدامة خدمات النظام البيئي للمنطقة الساحلية.
- المساهمة في حماية الموارد الثقافية.
- خلق مستوى وحالة من الرضى المجتمعي.
- ضمان ديمومة الموارد الساحلية للأجيال القادمة.

١,٤ فوائد تطبيق نهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

تساهم "الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية" كنهج في تطوير وتحسين "الإدارة القطاعية" حيث تتقاطع إدارة المنطقة الساحلية مع عدد من الجهات والمؤسسات ذات المسؤوليات والأدوار المختلفة، ويتأتى هذا التطوير والتحسين من خلال التدريب وتنفيذ التشريعات، وصون وحماية إنتاجية الأنظمة البيئية للمناطق الساحلية وتنمية المناطق الساحلية واستغلال مصادرها بطرق مستدامة.

يتم تطبيق مفهوم "الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية" في العديد من المناطق الساحلية حول العالم إما إيماناً منها بالفوائد الكبيرة التي يمكن تحقيقها، والرغبة في زيادة المنافع الاقتصادية من المناطق الساحلية، من خلال تطوير مجالات جديدة للتنمية في هذه المناطق (وفي هذه الحالة يتم تطبيق مبدأ المبادرة والوقاية والتخطيط طويل الأجل)، أو كردة فعل بسبب تدهور حالة الموارد في هذه المنطقة،

وزيادة معدلات التلوث، وزيادة التعارض والتضارب بين الجهات المستخدمة / المستفيدة من المنطقة الساحلية (تعدد الاستعمالات)، وبطبيعة الحال يكون الخيار الأول هو الأقل كلفة وجهداً والأكثر تحقيقاً للأهداف.

١,٥ مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

تتضمن مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مجموعة من المبادئ العامة ومجموعة من المبادئ التنفيذية:

ا. المبادئ العامة:

- تحقيق توازن بين متطلبات حماية البيئة البحرية والتنمية.
- المنطقة الفاصلة بين اليابسة والبحر هي جزء من المنطقة الساحلية حسب التعريفات المعتمدة، لذلك يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ولا يجوز فصل إدارة هذه المنطقة اليابسة - من ناحية إدارية - عن باقي المنطقة الساحلية.
- يجب أن تتم إدارة الاستعمالات المختلفة على اليابسة وفي البحر بطريقة تكاملية (من خلال تطوير مخططات استعمالات الاراضي واستعمالات الواجهة البحرية بشكل متناسق ومتوازي).
- يجب أن تكون المسؤولية المؤسسية لتخطيط وإدارة المنطقة الساحلية على كافة مستويات الإدارة الحكومية مع ضرورة وجود إطار تكاملي لتنسيق العمل.
- تقييم المنافع الاقتصادية والاجتماعية المتأتية من موارد المنطقة الساحلية هي مكون رئيسي لعملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- الإدارة بالتكيف (أو الإدارة المتكيفة) هي جوهر عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- الخصوصية المحلية للمنطقة/ المكان.
- مشاركة واشراك كافة القطاعات والمجموعات ذات العلاقة.
- تبني واستخدام أدوات ووسائل ومنهجيات مختلفة بشكل متزامن مثل (تقييم الاثر البيئي، والتخطيط المكاني، الخ).

ب. المبادئ التنفيذية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية:

- الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية هي عملية وممارسة محلية، ما يعني ارتباطها بالظروف المحلية المحيطة بالمنطقة الساحلية.
- الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية عملية تشاركية.
- تحتاج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية إلى ترتيبات مؤسسية محددة وثابتة.
- عملية تشمل تنفيذ العديد من الأنشطة لكن بمنظور طويل الأمد.
- عملية تتطلب وجود برامج مستمرة لبناء وتطوير القدرات والتدريب من خلال العمل/في مواقع العمل.

١,٦ خطوات ومراحل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

أشارت التعريفات السابقة لمفهوم الادارة المتكاملة وتحديدا للمناطق الساحلية بأنها عملية تتكون من عدد من الخطوات الرئيسية المرتبطة ببعضها البعض وتتكامل فيما بينها كما يوضح الشكل رقم (٢). وتجدر الإشارة إلى أنه وبسبب اختلاف المناطق الساحلية من مكان إلى آخر واختلاف الأطر القانونية والمؤسسية والتشريعية والمفاهيم والقيم الاجتماعية والثقافية ومستويات الاقتصاد، فإنه لا يمكن وجود خطة قياسية وموحدة يمكن تطبيقها في أي مكان في العالم للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، على أنه يوجد إطار عام يمكن تبنيه يتمثل بالخطوات والمراحل التالية:

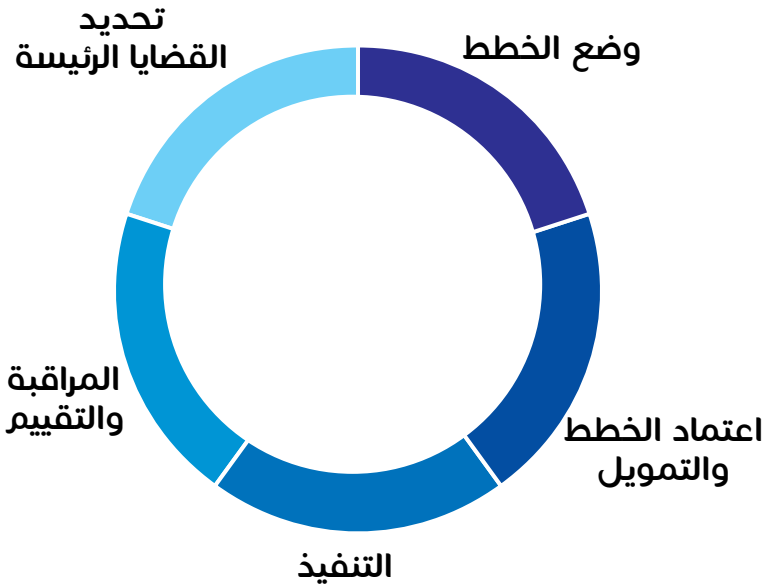

الشكل رقم ٢: خطوات ومراحل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

١,٦,١ تحديد القضايا الرئيسية

- يتم تنفيذ وتطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل معالجة قضية/قضايا أو مشكلة معينة مرتبطة باستخدامات المنطقة الساحلية في كثير من الأحيان، وعليه فإنه يتوجب تحديد هذه القضايا كأولوية من خلال إجراء تقييم شامل للوضع القائم بحيث يغطي الجوانب والأبعاد الإدارية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الساحلية، بالإضافة إلى تقييم الوضع البيئي لهذه المنطقة. ويتطلب إجراء هذا التقييم جمع بيانات ومعلومات من مصادر متعددة سواء بشكل مباشر من الجهات ذات العلاقة، أو من خلال مخرجات البحث العلمي المتعلق بالبيئات الساحلية، أو من خلال استخدام نتائج الاستبانات التي توزع على كافة المجموعات المعنية لإنشاء ما يعرف بالملف الساحلي "Coastal Profile" والذي سيخدم كافة المراحل اللاحقة بالإضافة إلى مرحلة تحديد القضايا.
- يجب الاشارة هنا إلى ضرورة إجراء بعض المسوحات أو الدراسات في بعض الحالات أو المناطق للحصول على بيانات معينة غير متوفرة أصلاً أو للتحقق من بعض هذه البيانات والمعلومات، وهو ما يتطلب وجود تعاون وتنسيق ما بين المعنيين بالإدارة المتكاملة وبين الباحثين في هذه المرحلة بحيث يستمر لخدمة المراحل اللاحقة.
- يتم استكمال مرحلة تحديد القضايا والتي بدأت بجمع البيانات والمعلومات والتحقق منها من خلال عملية تشاورية تفاعلية مع جميع الجهات ذات العلاقة، وتتمثل هذه الجهات في العقبة على سبيل المثال بالمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الصيادين وقطاع القوارب الزجاجية والغوص والمنشآت السياحية والشرطة البيئية والقوة البحرية وممثلين لقطاعات الشباب والمرأة والمؤسسات البحثية...الخ (أنظر المحلق رقم 1 الخاص بأصحاب العلاقة). تساعد هذه اللقاءات التشاورية بدون شك في تحديد القضايا والتي لم يتسنى تحديدها عن طريق المعلومات والبيانات التي تم جمعها مسبقاً مثل موضوع الاستخدامات المتعددة للمناطق الساحلية والتعارض والتضارب فيما بينها، إضافة إلى أن هذه اللقاءات ستساعد ايضاً في تحديد أولويات القضايا، واخيراً يعطي إشراك كافة الجهات ذات العلاقة في تحديد القضايا المرتبطة بالإدارة المتكاملة زخما اضافيا وحافزا للجهات الحكومية لتنفيذ الأنشطة الملائمة لإدارة المنطقة الساحلية.

على الرغم من ظهور مفهوم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية منذ أكثر من ٢٠ عاما إلا أن التقدم في تحقيق مبادئه يسير ببطء ونتائجه محدودة بسبب ظهور العديد من الضغوطات الجديدة سواء السياسية والمالية والبيئية والتنموية....

١,٦,٢ إعداد وتخطيط البرامج

تهدف هذه الخطوة إلى وضع الخطط المناسبة للمنطقة الساحلية والتي يتم من خلالها المحافظة على الموارد البيئية الساحلية من جهة وضمان استمرار الاستخدامات الأخرى للمنطقة الساحلية بطريقة مستدامة من جهة اخرى، وتأخذ هذه الخطط بعين الاعتبار الوضع الحالي القائم للمنطقة الساحلية ويتم تطوير أفضل السيناريوهات المستقبلية استناداً على القضايا التي تم تحديدها في المرحلة الأولى. يتم صياغة الاهداف في هذه المرحلة ايضاً ومحاولة وضع حلول لأي تعارض في الاستخدامات للمنطقة الساحلية بالإضافة الى التعامل مع القضايا التي تم تحديدها، بالإضافة إلى تحديد الاتجاهات. تجدر الاشارة هنا الى أنه يجب تحديد الإطار الجغرافي أو مستوى التنفيذ لخطط الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية وحقيقة إمكانية تنفيذها على المستوى الوطني.

١,٦,٣ الاعتماد الرسمي والتمويل

يجب أن يتم اعتماد وإقرار الخطة الخاصة بالمنطقة الساحلية بعد الانتهاء من إعدادها من قبل الجهة/ الجهات الرسمية الحكومية، وتعتبر هذه الخطوة من الخطوات الهامة لعدد من الأسباب نذكر منها: أنها تضمن التزام الجهة/ الجهات الرسمية بتنفيذ بنود الخطة، وتضمن عدم تعارض الخطة مع الخطط والبرامج الأخرى الوطنية وتحقيق التكامل فيما بينها، إضافة إلى تسهيل التمويل سواء من المصادر الحكومية أو من المؤسسات الدولية خصوصاً بأن الجهات المانحة تنظر بإيجابية لتلك الخطط المعتمدة حكومياً والمعدة بطريقة تشاركية.

إن وجود المخصصات الكافية لتنفيذ الخطة أمر حيوي فلا يعقل صياغة أهداف "مكلفة" لا يمكن تحقيقها بسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة. يكون تمويل تنفيذ خطط الادارة المتكاملة من خلال تخصيص بنود خاصة في موازنة الجهات المعنية، بالإضافة لوسائل كثيرة أخرى يمكن التفكير فيها تساهم في توفير الدعم المالي الضروري إن تعذر وجود موارد ذاتية، فعلى سبيل المثال يمكن للجهات المسؤولة فرض رسوم معينة على استخدام الموارد الساحلية وتطبيق مبدأ "الملوث يدفع" أو تخصيص جزء من عوائد المخالفات البيئية المودعة في صندوق حماية البيئة...الخ. كما يمكن أيضاً البحث عن تمويل خارجي، وفي جميع الاحوال فإنه يجب أن تكون البدائل معروفة ومتوفرة، خصوصاً بأن عملية الحصول على تمويل خارجي تتطلب وقتاً طويلاً يتمثل في مرحلة صياغة المقترحات والمتابعات وغيره، الامر الذي يجعل ترك الخطة أو جزء منها دون تنفيذ امر غير منطقي نظراً لوجود إطار زمني محدد لذلك وقد تصبح الانشطة المقترحة بعد ذلك الوقت غير مناسبة أو غير صالحة للتنفيذ.

من جهة أخرى فإنه لا يمكن إغفال فرص التمويل من خلال بعض الشركات ومؤسسات القطاع الخاص في العقبة كجزء من المسؤولية الاجتماعية لكل منها، ومن الممكن التخطيط مسبقاً للاستفادة من هذه المصادر لتمويل الخطة أو أجزاء منها، وتوجد هنالك آليات غير تقليدية أخرى ومتعددة يمكن أن يتم الاستفادة منها ودراستها بشكل مستفيض لتوفير التمويل المناسب.

١,٦,٤ التنفيذ

تم الإشارة سابقاً عن ضرورة تحديد النطاق الجغرافي ومستوى التنفيذ للخطة سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وفي هذا الإطار يجب التنويه إلى إمكانية تطوير خطة موقعيه في أي جزء يقع على طول المنطقة الساحلية مما يؤكد بأن نهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية هو نهج ديناميكي قابل للتطبيق حتى في المساحات المحدودة، ففي العقبة مثلاً يمكن إعداد خطة للإدارة المتكاملة للشاطئ الأوسط أو

لمنطقة الشاطئ الجنوبي/متنزه العقبة البحري أو أن يكون هناك خطة واحدة تغطي كامل الساحل الاردني كما سنتعرف لاحقا عليه في هذا الدليل. يمكن أن تنحصر مستويات التنفيذ أيضاً في مناطق جغرافية أصغر (مثال: المنطقة الصناعية) إن وجدت فيها مشاكل بيئية أو نقاط ساخنة بيئياً بحاجة لخطة خاصة تركز على التعامل مع الخطر المباشر في هذه المنطقة، وهنا توصف الخطة بانها خطة "خاصة" لمعالجة وضع مستعجل وغالبا ما تكون مثل هذه الخطط قصيرة الأمد.

توجد سيناريوهات يمكن من خلالها تطبيق أكثر من خطة للإدارة المتكاملة في حال وجود الكثير من الأهداف المراد تحقيقها، أو وجود أكثر من مؤسسة معنية بإدارة السواحل على سبيل المثال. إلا أنه يجب أن يكون هناك "تناغم" وتناسق وتكامل ما بين هذه الخطط لتجنب أي تعارض أو تكرار للأنشطة المنفذة في مثل هذه الحالات.

١,٦,٥ المراقبة والتقييم

على الرغم من أن ارتباط عملية المراقبة والتقييم ببعضهما البعض إلا أن كل منهما - ومن ناحية تطبيقية – يعتبر عملية منفصلة بحد ذاتها في حقيقة الأمر، ومن المفترض أن تبدأ عملية المراقبة منذ المراحل الأولى للتنفيذ بحيث تكون ديناميكية ومترافقة مع جميع المراحل بهدف توثيق الانجاز وطريقة سير العمل وجودته. كما أنه لا يمكن أن تتم عملية المراقبة لجميع العناصر أو الجوانب المتعلقة بالإدارة المتكاملة بل تكون موجهة نحو مجموعة مختارة من المؤشرات التي يمكن أن تساعد في تبيان جودة العمل المنجز. إن تنفيذ عملية المراقبة يضمن تصحيح وتعديل مسار العمل في الوقت المناسب ويقلل من كلفة معالجة أي خلل يحدث في التنفيذ وبالتالي فهي ضمانة للوصول إلى مخرجات ذات جودة عالية مشابهة لما تم التخطيط له وضمانة أيضاً لتجنيب أية مفاجآت قد تحدث اثناء التنفيذ مما يسهل عمل الجهات المعنية.

عند الحديث عن المراقبة والتقييم لخطط الادارة المتكاملة يبرز الدليل الذي تم إعداده من قبل منظمة اليونسكو (الشكل رقم ٣) وتحديداً من خلال اللجنة الدولية لعلوم المحيطات لقياس التقدم والمخرجات لبرامج وخطط الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية والمحيطات والذي صدر في العام ٢٠٠٦[5]. حيث يوفر هذا الدليل مجموعة من المؤشرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تبنيها في عملية المراقبة والتقييم، ويناقش أيضاً عددا من الحالات الدراسية والدروس المستفادة منها.

الشكل ٧. دليل قياس التقدم والمخرجات للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

5- (UNESC, 2006): A Handbook for Measuring the Progress and Outcomes of Integrated Coastal and Ocean Management

الوحدة الثانية:

الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في العقبة

Photo by Omar Madain

٢,١ خليج العقبة، المميزات والخصائص

يعتبر خليج العقبة المنفذ البحري الوحيد للأردن وهو عبارة عن حوض مائي شبه مغلق يمتد بطول ١٨٠ كم، وبعرض يتراوح ما بين ٦ إلى ٢٥ كم، ويتميز بعمق كبير يبلغ في متوسطه ٨٠٠ متر ويصل إلى أكثر من ١٨٠٠ متر. يتصل خليج العقبة مع البحر الأحمر من خلال مضائق تيران والتي يصل معدل عمق المياه فيها إلى حوالي ٢٥٠ متر (الشكل رقم ٤)، وهو الأمر الذي يعيق اختلاط مياه الخليج مع مياه البحر الأحمر بشكل كبير، ومن المعروف بأن عملية خلط المياه الضحلة للخليج مع مياه البحر الاحمر تحدث مرة كل عام تقريباً، أما تلك العميقة منها فيحدث الاختلاط فيها كل ثلاث سنوات تقريباً. ويمكن وصف حركة المد في العقبة على أنها نصف يومية مع بعض حالات عدم الانتظام التي تحدث في بعض الأحيان.

يمتاز الخليج بارتفاع نسبة ملوحته مقارنة مع البحار الأخرى حيث تبلغ حوالي ٤٠ غم/ لتر[6]، مقارنة مع نسبة الملوحة العالمي والتي تبلغ ٣٥ غم/ لتر، ويعود ذلك لعدة أسباب منها تدني مستويات هطول الأمطار، وغياب روافد نهرية حقيقية على طول الخليج، بالإضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة في المنطقة مما يزيد من معدلات التبخر. أما فيما يتعلق بدرجات حرارة مياه البحر فتتراوح ما بين ٢٠ درجة مئوية في فصل الشتاء إلى حوالي ٢٨ درجة مئوية في فصل الصيف، وتعتبر تراكيز الأوكسجين المذاب في مياه خليج العقبة مرتفعة حيث تتراوح بين (٦,٤-٧,٤ ملغم/ لتر)، مما يدل على نسبة تهوية مرتفعة، وعمليات خلط للمياه العميقة، وعلى أن النظام البيئي بحالة جيدة تتزن فيه عمليات التنفس والتمثيل الضوئي. وتوصف مياه البحر في العقبة وفي الخليج بشكل عام بالمياه البلورية لشدة شفافيتها وقد تصل إلى أكثر من ٣٠ متر بسبب غياب العكورة وذلك نتيجة ضعف تدفق المياه من روافد الأودية المحاذية للخليج.

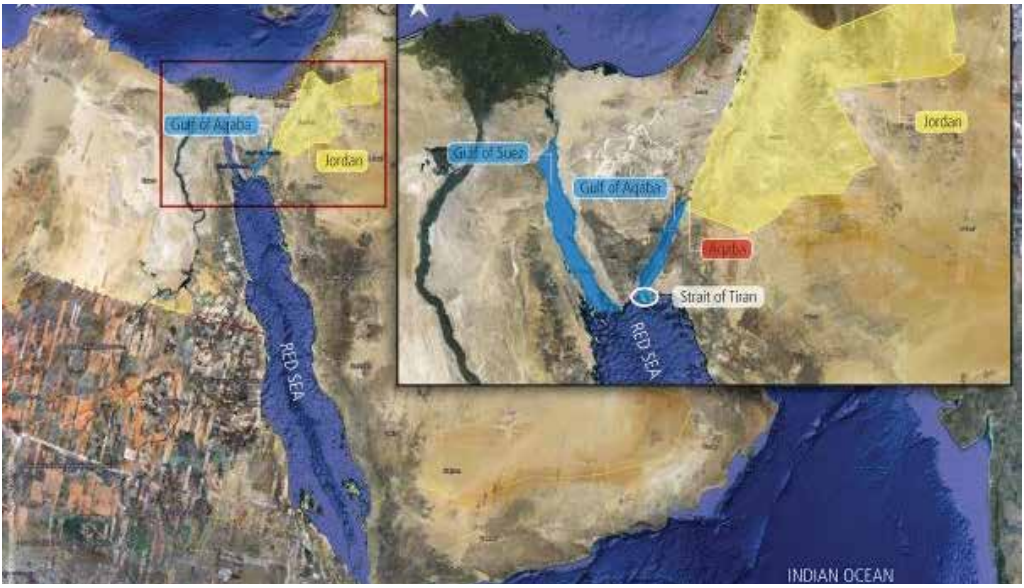

الشكل رقم ٤: خليج العقبة وموقعه بالنسبة للبحر الأحمر

6- محطة العلوم البحرية، 2013

تم تسجيل اكثر من ٥١٠ نوع تتبع لـ ١٩ عائلة من الأسماك في المياه الأردنية[7]، وبحسب المعلومات المتوفرة من خلال الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية فإن أسماك عائلة (Scombridae) تشكل حوالي ٧٠٪ من كميات الصيد في العقبة، وهي أهم أنواع الأسماك التجارية تليها أسماك (Decapterusmacarellus, Decapterusmacrosoman وXiphiidae وIstiophoridaefamilies) ويشاهد في فترات معينة من العام أضخم أنواع الأسماك والتي تعتبر من الكائنات الحية المهاجرة كقرش الحوت (البتآن) والذي يصل طوله لأكثر من ٢٠ متر، بالإضافة إلى أسماك العقامة (البراكودا) والريم وكذلك بعض أنواع الثدييات البحرية كالدلافين.

تتميز المنطقة الساحلية الجنوبية بكثافة الغطاء المرجاني مقارنة مع المنطقة الشمالية، كما تزداد كثافة المرجان في الموائل العميقة مقارنة مع الضحلة منها، للعديد من الأسباب من أهمها هو بعدها عن النشاطات البشرية. وقد تم تسجيل أكثر من ١٢٧ نوع من المرجان الصلب، حيث يلاحظ على طول شاطئ المتنزه البحري تجمعات مرجانية مشاطئة تسمى بالحيود المرجانية أو الرصيف المرجاني، والحيد المرجاني المشاطئ هو أحد أنواع الحيود المرجانية بشكل عام وهو النوع السائد في خليج العقبة، وقد بدء نمو هذا النوع من الحيود قبل مئات السنوات عند نقاط قريبة من الشاطئ ثم أخذ بالنمو والامتداد نحو البحر، ونتيجة لوقوعه في منطقة المياه الضحلة فقد أدى ذلك إلى تعريضه للمهددات الطبيعية مثل حالات الجزر الشديد أو المهددات البشرية المتنوعة. بالإضافة إلى التوزيعات المرجانية في العقبة، تتواجد تجمعات الأعشاب البحرية على أعماق ضحلة نسبياً وفي أماكن مختلفة على طول الساحل، ولهذه التجمعات أهمية بالغة كونها توفر الغذاء المناسب للعديد من الحيوانات البحرية، إضافة إلى أنها توفر بيئة خصبة لتكاثر الأسماك واختباءها. تم تسجيل أنواع متعددة من الإسفنجيات، والمحاريات وشقائق النعمان والطحالب بالإضافة إلى تسجيل مجموعة مختلفة من أنواع السلاحف البحرية ومن أكثرها شيوعاً هي سلحفاة منقار الصقر (Hawksbill) حيث تم تسجيل أكثر مشاهدات لها في موقع غوص (الصخرة السوداء) مقارنة مع المواقع الأخرى[8].

7 Khalaf M.A and Disi, A. M. (1997).

٨- مرجع تقرير حالة البيئة الساحلية

٢,٢ المنطقة الساحلية في العقبة

تتميز المنطقة الساحلية في العقبة بمستوى مرتفع من التنوع في الحياة البحرية، بما تتضمنه من ثروة سمكية وتوزيعات مرجانية متنوعة وما يرتبط بها من أسماك الشعاب المرجانية، بالإضافة إلى مروج الحشائش والأعشاب البحرية التي تعتبر أماكن تفريخ هامة للأسماك. إلا أن الجزء الشاطئي من الساحل الأردني الممتد لمسافة ٢٧ كم يتميز بعدم تجانسه، فهو يقسم من ناحية التكوين الخارجي (المورفولوجي) إلى ثلاثة مناطق تتمايز أيضاً من حيث محتواها الرملي (sand budget) وطبوغرافية المناطق المحيطة بها وهذه المناطق هي[9]:

- الشاطئ الشمالي الرملي
- الشاطئ الشمالي الشرقي (رملي خشن وصخر/ Coiffed beach)
- الشاطئ الجنوبي (رملي خشن)

بالإضافة إلى الأقسام السابق ذكرها، فإنه تجدر الإشارة إلى الموائل والبيئات الاصطناعية (Artificial lagoons/habitats) التي تم انشاؤها في العقبة كجزء من مشاريع سياحية عملاقة؛ مثل واحة أيلة والتي أضافت ما يقارب من ١٦ كيلومتر من السواحل الاصطناعية للساحل الأردني من خلال عمليات سحب وضخ لمياه البحر لبرك وبحيرات ضخمة داخل اليابسة، ومشروع سرايا العقبة والذي ساهم في أضافة ما يقرب من كيلومتر واحد من البيئة الساحلية الاصطناعية. وبذلك يمكن إضافة قسم جديد لما ذكر اعلاه وهو الشواطئ الاصطناعية.

9- أبو جابر، (1991)

٢,٣ الإستخدامات المختلفة للمنطقة الساحلية في العقبة

إن من أهم الأسباب التي تستدعي وجود إدارة متكاملة للمناطق الساحلية هو وجود تعدد في الاستخدامات وتقاطع في المصالح البحرية خصوصاً في المساحات الصغيرة نسبياً كما هو الحال في العقبة، حيث يشهد ساحل العقبة عدداً كبيراً ومتنوعاً من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كونه المنفذ البحري الوحيد للأردن. كما ويمكن تلخيص الانشطة والاستخدامات في العقبة كالتالي:

- الإستخدامات السياحية

يمكن إدراج نوعين من الاستخدامات ضمن هذا النوع وهما استخدامات سياحية استثمارية من قبل مشاريع كبرى يمكن ملاحظتها في المنطقة الشمالية مثل مشروع أيله ومشروع سرايا العقبة بالإضافة إلى مشاريع الفنادق ذات تصنيف الخمسة نجوم، ومشروع مرسى زايد (المعبر) وجنوباً مثل منتجع تالا بيه والبرانيس. أما النوع الثاني فيتمثل في الاستخدامات السياحية على طول الشواطئ العامة وتتضمن السباحة والتنزه والتي تزيد نسبتها خلال أشهر الربيع، والصيف والخريف (في العطل الرسمية والأعياد وعطل نهاية الاسبوع) وتنحصر بشكل رئيسي داخل متنزه العقبة البحري (شاطئ نادي المرجان، منطقة اليمانية ومركز الزوار والسداسيات) إضافة الى منطقة الشاطئ الأوسط والتي تمتاز بقربها من وسط المدينة.

- إستخدامات الموانئ

يُستخدم ساحل العقبة كمنطقة موانئ بشكل كبير حيث تعتبر غالبية الصادرات والواردات للأردن من خلال هذا المنفذ البحري الوحيد، وهذا النوع من الأنشطة يخضع دائماً لتطوير المرافق كالتوسعة وبناء أرصفة جديدة لاستخدامات حالية أو جديدة مثل الغاز والنفط (شكل ٥). تتركز هذه الأنشطة حالياً في الميناء الرئيسي شمال العقبة ويستحوذ على مساحة ساحلية تبلغ حوالي ٢ كيلومتر وسيتم نقله الى أقصى الجنوب بالقرب من الحدود السعودية وتغيير صفة الاستخدام فيه إلى سياحي استثماري. كما يوجد هذا الاستخدام في المنطقة الصناعية الجنوبية بالقرب من الحدود السعودية، بالإضافة الى منطقة ميناء الحاويات في وسط ساحل العقبة تقريباً.

• إستخدامات رياضية ترفيهية

تتركز معظم هذه الاستخدامات في رياضة الغوص والتي تنتشر وتنشط بشكل كبير في العقبة خصوصاً خلال السنوات العشر الماضية، حيث يتواجد حالياً ٢٣ مركز للغوص التجاري والسياحي يقع أغلبها على الشاطئ الجنوبي. وتنطلق معظم نشاطات الغوص في العقبة من الشاطئ، مع استخدام لقوارب في الآونة الأخيرة نظراً لإقامة بعض المشاريع وإغلاق بعض نقاط الدخول من الشاطئ. وتوجد هنالك أنشطة رياضية أخرى لكنها محدودة وموسمية مثل رياضة التزلج على الماء والدراجات المائية والتي تكون غير محصورة في منطقة معينة عادة.

• صيد الأسماك

تقسم أنشطة الصيد في العقبة إلى الصيد المحترف والصيد الترفيهي، حيث يشكل النوع الأول مصدر دخل أساسي للصيادين المحترفين، وتوجد حالياً جمعيتين لصيد الأسماك وهما جمعية صيادي ثغر الأردن الزراعية التعاونية و جمعية صيادي السمك التعاونية بعدد قوارب صيد عاملة يبلغ ٩٢ قارب، أما الثاني فهو نشاط متقطع يرتبط بمواسم معينة ويمارس من قبل المتنزهين والزوار غالباً ضمن حدود المتنزه البحري أو من بعض المواطنين الذين يمتلكون قوارب نزهة خاصة، أما الصيادين المحترفين فيتحركون ضمن نطاق جغرافي محدد مسبقاً من خلال الجهات المختصة. وقد تم اعداد دراسة تفصيلية خاصة بحالة المخزون السمكي وحالة الصيادين في العقبة من خلال الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية.

• القوارب ذات القاع الزجاجي

يوجد في خليج العقبة ما يقارب من ٩٠ قارب زجاجي مرخص، وعلى الرغم من أن طبيعة عمل هذه القوارب تندرج تحت الاستخدام السياحي للمنطقة الساحلية إلا أن خصوصية عملها تضعها ضمن نوع مستقل من الاستخدامات. تتحرك هذه القوارب انطلاقاً من نقطة التجمع والاصطفاف بالقرب من ساحة الثورة العربية إما جنوبا إلى متنزه العقبة البحري، أو شمالاً باتجاه منطقة الشاطئ الشمالي والاوسط ومن أكثر الأماكن التي تتجمع فيها هذه القوارب لتحميل المتنزهين هي شمال وجنوب ساحة الثورة العربية، وضمن حدود متنزه العقبة البحري عند شاطئ نادي المرجان، وشاطئ اليمانية (المخيم الوطني سابقاً)، وشاطئ مركز زوار المتنزه، وشاطئ منطقة السداسيات.

• قوارب النزهة والترفيه

يوجد حوالي ٤٠٠ زورق تجاري وخاص تستخدم للنزهة والترفيه والغوص على طول الساحل الاردني، وتعتبر حركة معظم هذه القوارب محدودة نسبياً نظراً لأن معظمها مملوك لأشخاص مقيمين خارج العقبة، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يمكن إهمال هذا النوع من الاستخدام سواء من ناحية الكثافة أو من ناحية السلامة العامة المرتبطة بنطاق المناطق التي تبحر بها وكذلك من ناحية استخدامها لأحواض الرسو والمبيت الموجودة في نادي اليخوت الملكي وحوض منتجع "تالا بيه".

• مناطق محمية وبحث علمي

يمتد متنزه العقبة البحري على شريط ساحلي بطول حوالي سبعة كيلومترات من محطة العلوم البحرية شمالاً ولغاية نادي الغوص الملكي على جنوباً. ويمكن وصف هذه المناطق بأنها مناطق متعددة الاستخدامات كالسباحة والغوص وحركة القوارب الزجاجية بالإضافة لأنشطة التنزه والترفيه، ويتم مراقبة جميع هذه الاستخدامات ضمن إطار برنامج للمراقبة والرصد يتم تنفيذه من خلال كادر المتنزه وذلك لضمان عدم تأثيره مثل هذه النشاطات بشكل سلبي على البيئة البحرية. يستثنى من هذه الاستخدامات منطقة محطة العلوم البحرية حيث أنها منطقة مغلقة بالكامل من خلال سياج، وهي مخصصة فقط لأغراض البحث العلمي من قبل المجموعات البحثية والاكاديمية والطلاب، وهو نوع خاص من الاستخدامات التي يمكن إدراجها هنا.

• إستخدامات صناعية

تستحوذ المنطقة الصناعية الجنوبية على شريط ساحلي يمتد لأكثر من ثلاثة كيلومترات وتضم – الى جانب الموانئ الصناعية والنفطية - عدداً من المصانع والمنشآت التي تستخدم فيها مياه البحر لغايات التبريد مثل المحطة الحرارية والمجمع الصناعي وشركة كاميرا لصناعة الأسمدة التي تمتلك وحدات وأنظمة للتبريد تعتمد على سحب المياه من البحر واعادة ضخها اليه.

- إستخدامات خاصة

يتواجد على الشريط الساحلي الاردني عدد من المرافق العسكرية والأمنية التابعة لسلاح البحرية الملكي وبعض الاجهزة الامنية الأخرى والتي تتركز على الشاطئ الجنوبي. يدعم تواجد بعض هذه المرافق الجهود المبذولة لتنظيم أنشطة أخرى مثل حركة قوارب الصيد والقوارب الزجاجية ومراقبة مخالفات السفن القادمة من المياه الاقليمية وتوفير النظام والامن اللازم في العقبة. توضح الأشكال رقم ٥ ورقم ٦ ورقم٧ الاستخدامات المختلفة على طول خليج العقبة.

الشكل رقم ٥: أنواع الاستخدامات والأنشطة المختلفة على طول الساحل الأردني

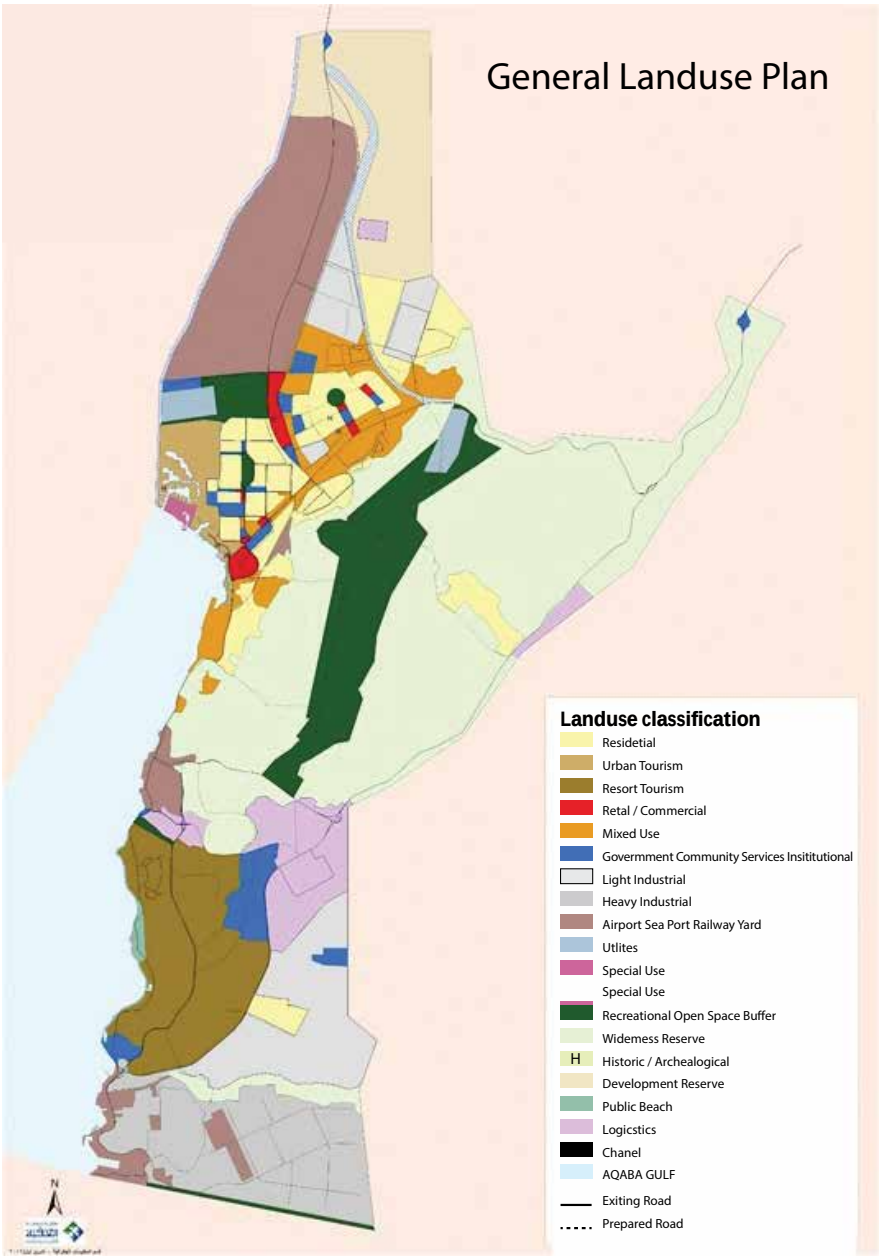

الشكل رقم ٦: خارطة استعمالات الأراضي في العقبة[10]

10- سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، 2013

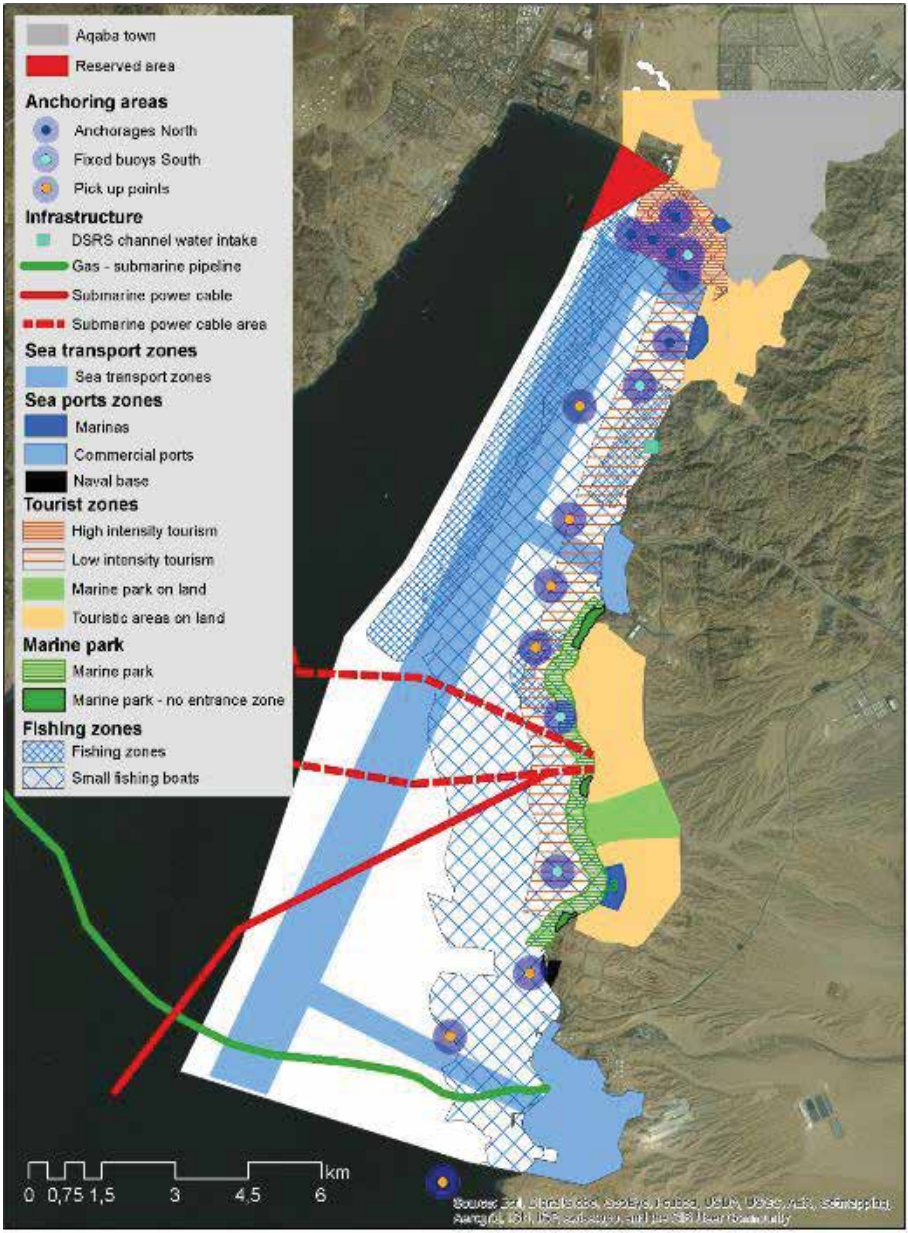

الشكل رقم ٧: خارطة استعمالات البحر في العقبة[11]

11- تم إعداد هذه الخريطة من قبل مشروع التنوع الحيوي البحري (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، 2014)

٢,٤ الإطار العام المؤسسي والتشريعي في العقبة

تتميز العقبة بوجود جهة إدارية واحدة تتمثل بسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مما يساعد في تيسير تنفيذ البرامج وخطط العمل، ويعتبر قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٠ وتعديلاته التي تتألف من ٥٨ مادة هو التشريع الناظم لكافة النشاطات في منطقة العقبة، وتشكل المادة رقم ٥٢ (حماية البيئة) العمود الفقري للتشريع المتعلق بالجوانب البيئية حيث أعطت هذه المادة مسؤولية حماية البيئة في المنطقة وتحقيق مبدأ التنمية المستدامة لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، كما فوض القانون صلاحيات وزارة البيئة استناداً إلى المادة (٥٦) منه للسلطة. ويغطي نظام حماية البيئة رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١ التفاصيل والإجراءات والتعليمات القانونية لمنع التلوث وتقييم الأثر البيئي والتدقيق البيئي وحماية الهواء وحماية البيئة البحرية والمراقبة البيئية، حيث ضم النظام ٦٨ مادة و٦ ملاحق، كان نصيب البيئة الساحلية والبحرية منها ١٢ مادة (المواد ٥٢-٦٤). بالإضافة الى ما سبق، فقد تم اقرار نظام متنزه العقبة البحري رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠١، كما تم استناداً لهذا النظام صياغة وإقرار عدد من التعليمات التي تنظم عمل المتنزه والنشاطات فيه عام ٢٠٠٢.

تعتبر السياسة الخاصة بمنع تصريف اية مواد الى البحر (Zero-Discharge Policy) أحد أهم ركائز توجهات الجهات المعنية في العقبة في مجال حماية البيئة الساحلية، حيث تم إعلان هذه السياسة من أجل ضمان عدم تصريف أية مواد -باستثناء مياه التبريد ومياه المسوس الناتجة عن محطات تحلية مياه البحر ومياه تصريف الأنهار- أو مياه عادمة أو أية سوائل صناعية إلى البحر.

تدار الشؤون البيئية في العقبة من قبل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة -كونها المظلة المؤسسية والتشريعية في المدينة- وتحديداً من قبل مفوضية البيئة إلى جانب المفوضيات الأخرى التي يتقاطع عملها في كثير من الجوانب مع مفوضية البيئة. يندرج تحت مفوضية البيئة عدد من المديريات أهمها مديرية البيئة التي تضم عدداً من الأقسام التي تعنى بمختلف الأمور البيئية مثل تقييم الأثر البيئي والتدقيق البيئي والمراقبة والدراسات، بالإضافة لقسمي المتنزه البحري وإدارة الشاطئ التي تتوزع بينهما مسؤولية إدارة البيئة البحرية والساحلية داخل حدود المتنزه البحري على وجه التحديد فضلاً عن قيام إدارة المتنزه بتقديم بعض الخدمات الفنية خارج حدود المتنزه في بعض الأحيان مثل تركيب وتثبيت العوامات المستخدمة لرسو القوارب وتنفيذ حملات نظافة لجوف البحر.

ما تزال بعض المؤسسات الأخرى تمتلك صلاحيات تتعلق بالبيئة الساحلية مثل وزارة البيئة بصفتها ضابط الارتباط الوطني للاتفاقيات البيئية الدولية مثل اتفاقية التنوع الحيوي، والنفايات الخطرة، بالإضافة لبعض الجهات داخل العقبة التي قامت بإنشاء وحدات لمتابعة القضايا البيئية التي تهمها مثل شركة تطوير العقبة. أيضاً فإن هناك تواجد محدود لمنظمات المجتمع المدني التي تعنى بالمنطقة الساحلية او تقوم بتنفيذ أنشطة خاصة ومرتبطة بإدارة المناطق الساحلية. وتبقى الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية من الجمعيات البيئية المتخصصة التي تمتلك وجوداً ثابتاً ومؤسسياً في العقبة من خلال تنفيذ وإدارة عدد من البرامج والمشاريع والانشطة المختلفة في مجال البيئة الساحلية والى جانب ذلك فان هناك جهوداً مقدرة لجمعيات أخرى كان لها حضوراً في تنفيذ بعض الانشطة التوعوية تحديداً.

أما بالنسبة للجانب البحثي والعلمي، فان كلية العلوم البحرية وذراعها الفني المتمثل بمحطة العلوم البحرية التابعة للجامعة الاردنية وجامعة اليرموك تغطي هذا الجانب بشكل رئيسي ومؤسسي في العقبة مع حضور لافت لمؤسسات بحثية وأكاديمية أخرى تميزت في السنوات القليلة الماضية خصوصاً في مجال المراقبة البيئية للمنطقة الساحلية مثل جامعة البلقاء التطبيقية. ويتم تنفيذ ومراقبة تطبيق التشريعات المتعلقة بالبيئة الساحلية في العقبة من قبل الادارة الملكية لحماية البيئة من خلال تواجدها المؤسسي والميداني في مدينة العقبة وداخل متنزه العقبة البحري.

الوحدة الثالثة:

الإرشادات التوجيهية للإداراة المتكاملة للمناطق الساحلية في العقبة

٣,١ تحديد القضايا الرئيسية

إن تحديد القضايا الرئيسية – كما أسلفنا - هي الخطوة الأولى في عملية إعداد خطط وبرامج الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ومن أجل ذلك فقد تم إعداد القائمة التالية والتي توضح القضايا الرئيسية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في العقبة بالتشاو ر والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة، وتم تنفيذ هذه العملية من أجل تسهيل تنفيذ الخطوات اللاحقة لتطبيق نهج الادارة المتكاملة. وتجدر الإشارة إلى أن القضايا المطروحة قابلة للتعديل أو التوسع بها وما تزال بحاجة الى تحليل أعمق وبالتحديد مسألة تحديد الأولويات منها وامكانية التعامل معها، وهذه القضايا هي:

القضايا المؤسسية والحوكمة:

- فعالية البناء المؤسسي ووضوح الأدوار ضمن المؤسسة الواحدة وبين المؤسسات المختلفة.
- ادراج وحدة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الهيكل التنظيمي لسلطة العقبة.
- عدم وجود معرفة واضحة حول القدرات المؤسسية والفردية ذات المتطلب الأساسي ببرامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- عدم وضوح العلاقة بين سلطة منطقة العقبة ومجموعة من الوزارات الحكومية.
- وضوح الأدوار بين الجهات الناظمة والمشرعة المتمثلة بسلطة منطقة العقبة من جهة والذراع التنفيذي "شركة تطوير العقبة" كمطور من جهة أخرى.
- تغير السياسات والقرارات والتوجهات بتغير الإدارات العليا وتغير اهتمام صناع القرار.
- تعدد المديريات والأقسام ذات المسميات والمهام الواحدة بين سلطة منطقة العقبة وشركة تطوير العقبة وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى.
- تطبيق توصيات تقارير البلاغات الوطنية المقدمة الى المؤسسات الدولية كجزء من الالتزامات الحكومية بتنفيذ الاتفاقيات الدولية متعددة الاطراف.
- ايجاد آلية واضحة ومؤسسة خاصة بإعلام المجتمع عن قرارات مجلس مفوضي سلطة العقبة بما ينسجم مع الآليات المتبعة من مجلس الوزراء.

القضايا التشريعية:

- تضارب التشريعات وتداخلها في منطقة العقبة مع قوانين أخرى مثل قانون وزارة الزراعة وقانون السلطة البحرية الأردنية وتعديلاته وقانون تنظيم المدن والقرى (الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية، 2013).
- قانون سلطة العقبة وتعديله بما يضمن وجود واستدامة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في ظل مرور ما يزيد عن 15 عام منذ صدوره.
- عدم صدور مجموعة من الأنظمة التي تحدد بعض النشاطات في العقبة والمنسجمة مع قانون سلطة العقبة.
- تفعيل القوانين والانظمة والتعليمات بشكل ايجابي في العقبة.

المشاركة المجتمعية في صنع القرار

- تطبيق مبدأ "التشاركية" في اتخاذ القرار وتطوير الاستراتيجيات.
- العقبة هي المدينة الوحيدة في الاردن التي لا يوجد بها مجلس بلدي منتخب.
- حسب قانون البلديات في الأردن فإن حق المرأة المنتخبة في الوصول لموقع صنع القرار واضح وهذا الأمر غير موجود مما أدى الى ضعف دور المرأة في عملية صنع القرار في العقبة.
- تعديل نظام تقييم الأثر البيئي وآلية المشاركة المجتمعية.
- آلية المشاركة الشعبية والصلاحيات والمسؤوليات في صنع وتنفيذ القرار والمشاريع الجديدة وفي عملية التخطيط بشكل عام يجب توضيحها في قانون سلطة منطقة العقبة.
- تمثيل المجتمع المحلي بشكل مناسب في لجان وهيكليات التخطيط والإدارة في العقبة في ظل غياب وجود بلدية لمدينة العقبة.
- آلية اشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية التخطيط والتنفيذ وصنع القرار بالإضافة الى حق الوصول الى المعلومة.

القضايا الاجتماعية الاقتصادية

- زيادة التركيز على المشاريع الصغيرة ذات المنفعة البيئية والاقتصادية والاجتماعية وعدم الاكتفاء بالمشاريع البحرية فقط مما يخلق فرص عمل جديدة.
- ايجاد آليات وأدوات لضمان استفادة المجتمع المحلي من عوائد الاستثمار.
- ايجاد آلية خاصة بالمسؤولية المجتمعية واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ ومقبولة من المجتمع.
- توفر خطة التعامل مع المخاطر الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية.
- ضرورة الاهتمام بتحفيز القطاعات المختلفة في حال تطبيق المعايير البيئية.
- القدرة الاستيعابية لشواطئ العقبة (غير قادرة على استيعاب المزيد من المشاريع).
- المحافظة على مجموعة من المهن التقليدية مثل الصيد والحرف اليدوية.
- وضع متنزه العقبة البحري الحالي وعدم ادراجه ضمن شبكة المحميات الطبيعية في الاردن.
- اعتبار المرجان من ضمن قوائم التراث الطبيعي للمملكة مما سيعطي ميزة ايجابية للعقبة.
- ادراج شواطئ العقبة العامة والخاصة والاصطناعية ضمن برنامج العلم الأزرق الدولي لتنظيم المناطق الشاطئية وتطبيق المعايير الدولية.
- حقوق ذوي الاعاقة وكبار السن في الاستفادة من المنظومة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في العقبة.
- سياسة تشغيل الايدي العاملة الاجنبية ووضوحها في المشاريع التي يتم اقامتها في مشاريع العقبة.

القضايا البيئية

- إدراج القضايا البيئية في استراتيجيات وتعليمات منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ومن ضمنها تحديد الطاقة الاستيعابية، إدارة الشواطئ، إدارة النفايات وغيرها.
- تفعيل استخدام قاعدة البيانات لضمان وصول المعلومة العلمية والفنية وتلك الخاصة بعمليات التخطيط ونتائج الدراسات الأكاديمية والمشاريع للمعنيين وأصحاب القرار والمصلحة.
- تنسيق عمل الجهات المنفذة لبرامج المراقبة وتفعيل المعلومة بشكل مفهوم لشرائح المجتمع كافة.
- وجود بنك للمعلومات خاص بالبيئة البحرية سهل الوصول اليه ومتاح للعامة بما في ذلك توفر قنوات واضحة لنقل المعلومات.
- تنظيم إدارة قطاع صيد الأسماك في العقبة.
- إعادة التأهيل للمواقع التي تعاني من التدهور البيئي (استغلال عمليات نقل المرجان لهذا الغرض ولكن بطرق علمية مدروسة).
- مراجعة وتبني وتفعيل تنفيذ مخطط استعمالات البحر.
- تضافر الجهود من أجل مكافحة تأثيرات التغير المناخي.

الاعلام والتوعية والتعليم البيئي

- درجة الوعي البيئي والانتقال لمرحلة الثقافة البيئية.
- الاستفادة من برنامج المدارس البيئية الدولي في تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة الساحلية.
- عدد الاعلاميين المؤهلين في مجال البيئة وتوفر فرص برامج بناء القدرات الموجهة لهم في الاردن (الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية، 2016).
- توحيد الجهود الخاصة بالتعليم والنشاطات البيئية.
- الاستمرار بحملات النظافة والتوعية التي تقوم بتنفيذها مجموعة من الجهات.
- الحاجة الى بعض البرامج البيئية المتخصصة لقطاعات معينة (سياحي، خدماتي، صناعي.... الخ).

القدرات البشرية والمؤسسية

- توفر كفاءات متخصصة في مواضيع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والحاجة إلى إعادة توجيه والاستفادة من هذه الكفاءات على الصعيد الداخلي والخارجي.
- بناء القدرات للمعنيين في المؤسسات ذات العلاقة وبما ينسجم مع السياسات العامة.
- الربط بين احتياجات سوق العمل وبين مخرجات التعليم للجامعات المحلية في العقبة.
- الحاجة الى تعزيز قدرات الخريجين الجامعيين والمعاهد وربطهم مع احتياجات سوف العمل.

٣,١,١ القضايا ذات الأولوية

تم تحديد كافة القضايا الرئيسية والفرعية أعلاه من خلال التشاور والتباحث مع كافة الجهات ذات العلاقة وتم أيضا البحث في أولويات العمل على هذه القضايا وكانت النتيجة كالتالي بحسب الأولوية:

- القضايا التشريعية.
- التشاركية والتكاملية.
- القضايا الفنية والعلمية.
- القدرات البشرية والمؤسسية.
- القضايا المؤسسية/الحوكمة.
- الاعلام والوعي والتعليم البيئي.

قد لا يكون العمل على جميع هذه القضايا في نفس الوقت أمراً فعالاً كونه يتطلب الوقت والمصادر سواء البشرية او المالية، ولذلك فإنه لا بد من العمل على تحديد الأولويات بغية توحيد الجهود والامكانيات للعمل عليها من قبل كافة الجهات ذات العلاقة. قد لا تختلف قائمة الأولويات المذكورة اعلاه كثيراً عن تلك الموجودة في دول أخرى في المنطقة أو على مستوى العالم، فعلى سبيل المثال نجد أن للقضايا التشريعية أولوية أكبر كونها المفتاح لتطبيق "وضمان تطبيق" العديد من الخطوات والأنشطة المهمة للإدارة المتكاملة، أما القضايا المؤسسية فقد تختلف من دولة إلى أخرى كأولوية وذلك باختلاف النظام المؤسسي وإطار الحوكمة الموجود في الدولة ومدى "نضجه" وفعاليته. فيما يتعلق بالإعلام والوعي البيئي وعلى الرغم من وروده في أسفل سلم الأولويات إلا أن له أهمية كبيرة قد تتفاوت من مكان إلى آخر اعتماداً على مستوى ثقافة ووعي المجتمع ومؤسساته المختلفة، ويرجح خبراء الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بأن قضايا الإعلام والوعي البيئي هي قضايا حساسة وهامة جداً ويمكن وصفها بالموضوع "المتقاطع" مع كافة القضايا، ولذلك يتم التوصية بإعطائها أهمية قصوى وأن يتم التعامل معها بشكل متوازي مع باقي القضايا المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

٣,١,٢ أصحاب العلاقة للإدارة المتكاملة

تمت الاشارة والتركيز سابقاً على أن الادارة المتكاملة بشكل عام وتلك الخاصة بالمناطق الساحلية هي عملية تشاركية يتوجب العمل فيها مع كافة الجهات والمؤسسات والافراد أصحاب العلاقة (شكل رقم ٨)، لذلك يجب التأكد وقبل البدء بالخطوات والمراحل الأولى لتنفيذ برامج الادارة المتكاملة - ومنها مرحلة "تحديد القضايا" - بأنه قد تم تحديد هذه الجهات وأدوارها المتوقعة في برامج الادارة المتكاملة ودرجة تأثرها وتأثيرها.

وفيما يتعلق بالعقبة، فقد تم حديثاً اجراء تحليل شامل لأصحاب العلاقة[12] كخطوة استباقية قبل الشروع في صياغة أية خطط للإدارة المتكاملة، حيث سيستفاد من هذا التحليل ومخرجاته خلال مراحل التخطيط، والتطوير، والتنفيذ، والمراقبة والتقييم.

12- الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية (2015)، تقرير تحليل الجهات صاحبة العلاقة.

يمكن تقسيم الجهات ذات العلاقة/أصحاب العلاقة الى المجموعات الرئيسية التالية (ملحق رقم ١):

- المؤسسات الحكومية.
- المنظمات غير الحكومية/مؤسسات المجتمع المدني والإعلام.
- المؤسسات البحثية والأكاديمية.

مستخدمي المنطقة الساحلية:

- قطاع السياحة.
- قطاع الصيادين.
- قطاع القوارب الزجاجية.
- قطاع مراكز الغوص.
- قطاع الموانئ.
- قطاع الصناعة (مياه تبريد).
- الجهات الرقابية الرسمية.
- الإدارة الملكية لحماية البيئة.
- القوة البحرية الملكية.

يتفاوت بطبيعة الحال ارتباط هذه الجهات بالمنطقة الساحلية وعلاقتهم بها بشكل عام وبموضوع الادارة المتكاملة بشكل خاص. ويلخص الملحق رقم (١) هذا التفاوت. وبشكل عام تتمتع بعض الجهات المذكورة أعلاه بسلطات تنفيذية وصلاحيات رسمية لاتخاذ القرارات (جهات رسمية)، وأخرى تساهم بتوفير المعلومات والبيانات الفنية والعلمية (جهات بحثية ومنظمات غير حكومية) وجهات يمكن أن تتأثر بأية قرارات أو ممارسات تصدر عن الجهات الرسمية مثل (قطاعات القوارب والصيادين ومراكز الغوص) وجهات تنفذ وتراقب تطبيق تشريعات معينة (الشرطة البيئية).

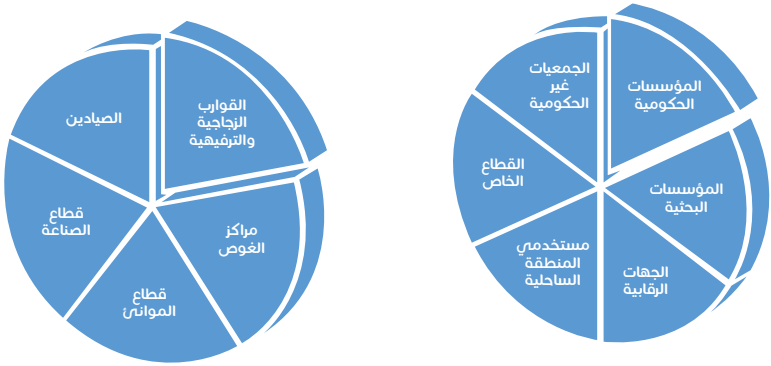

الشكل رقم ٨:
أصحاب العلاقة الرئيسيين (يمين) والمستخدمين المباشرين للمنطقة الساحلية (يسار)

٣,٢ التخطيط للإدارة المتكاملة في العقبة

إن عملية التخطيط للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية هي الخطوة الثانية من عملية الادارة بعد تحديد القضايا. وهي خطوة استراتيجية تحتاج إلى اتخاذ قرارات هامة تتقاطع ما بين العديد من المؤسسات والجهات، الأمر الذي يتطلب مستوىً عالٍ من التنسيق والتعاون.

٣,٢,١ المتطلبات الرئيسية للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في العقبة

إن تطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في العقبة يتطلب العمل على توفير عدد من القضايا والعناصر والعمل أيضاً على إعادة ترتيب قضايا أخرى (إدارية ولوجستية) يمكن تلخيصها جميعها بما يلي:

- إطار وترتيب مؤسسي يسمح بوجود تكامل ما بين الجوانب والسياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في العقبة.
- آلية تنسيق واضحة (مأسسة) بين كافة الجهات ذات العلاقة.
- سياسات واضحة للمؤسسات المسؤولة عن إدارة المناطق الساحلية تصب في اتجاه العمل بمفهوم الادارة المتكاملة.
- إطار عملي لتوفير وتبادل المعلومات والبيانات ذات العلاقة.
- إطار تشاركي لعملية التخطيط داخل المنطقة الساحلية (بما في ذلك المناطق الآمنة/ العازلة).
- تطوير ومراجعة مستمرة للهيكل المؤسسي والتشريعات ذات العلاقة لمواكبة كل جديد.
- تصور واضح للكيفية التي يمكن من خلالها ادماج مفهوم الادارة المتكاملة في السياسات والاستراتيجيات التنموية في العقبة لضمان عدم التعارض ونجاح برامج الادارة المتكاملة.
- وجود كفاءات في مجال الادارة المتكاملة وسياسات ثابتة لمواكبة تطوير وتنمية هذه الكفاءات (يتضمن ذلك خطط بناء وتنمية القدرات في كافة المجالات المرتبطة بالإدارة المتكاملة) وقد يكون من الهام أن يسبق ذلك وجود تقييم للاحتياجات المؤسسية.
- وجود دعم مناسب من المجتمع المحلي لنهج الإدارة المتكاملة ومنهجية واضحة لديمومة هذا الدعم.
- وجود توزيع واضح لأدوار كافة الجهات ذات العلاقة لتجنب تعارض العمل في مرحلة التنفيذ.
- وجود اتفاقية (بروتوكول) تعاون واضحة المعالم ومستدامة مع الجهات البحثية لضمان ديمومة تقديم المعلومة والمشورة المتعلقة بالمنطقة الساحلية خصوصاً تلك التي تحتاجها عملية المراقبة.
- تطوير خطة لإدماج وإشراك كافة الجهات ذات العلاقة بما في ذلك المجتمعات المحلية.
- وجود استراتيجية حديثة للتواصل والتوعية البيئية.
- توفر مصدر تمويل لصياغة برامج وخطط الادارة المتكاملة وتنفيذ الأنشطة المقترحة فيها.

يوجد عدد آخر من المتطلبات والاجراءات الفنية التي يجب المباشرة في تنفيذها وتوفيرها بشكل عاجل لتهيئة البيئة المناسبة لإعداد خطة الإدارة المتكاملة في العقبة ومن ضمنها:

- إجراء تقييم للطاقة الاستيعابية لمختلف النطاقات داخل المنطقة الساحلية.
- استكمال عمل خرائط الموائل الساحلية والبحرية.
- توحيد مخرجات ومنهجيات برامج المراقبة وانشاء إطار عملي لبرامج المراقبة مدعوما بالتشريع اللازم.
- تكثيف برامج التوعية واستخدام وسائل حديثة ومناسبة لكافة الفئات.
- دعم متنزه العقبة البحري وإعادة تفعيل دورة كأحد الأدوات الفعالة في تطبيق الإدارة المتكاملة وحماية البيئة البحرية.
- تطوير وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل صف ثاني من العاملين في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- التواصل مع الجهات المعنية واخذ احتياجاتها بعين الاعتبار.
- تفعيل ودعم الدور الذي تقوم به كوادر الشرطة البيئية ومأسسة العلاقة معها وتحديد المسؤوليات بشكل واضح.
- تفعيل دور المؤسسات الرسمية في تطبيق الاتفاقيات التي من شأنها تعزيز العمل في نهج الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

٣,٢,٢ الفرص المتاحة لتطبيق برنامج إدارة متكاملة في العقبة

إن عملية البدء في تنفيذ برامج الادارة المتكاملة لا ينبغي أن يبدأ من الصفر بل يجب ان يتم تطوير المبادرات التي تم تنفيذها في السنوات القليلة الماضية كونها تعتبر فرص هامة لإنجاح اي برنامج. وتوجد العديد من الفرص والمبادرات في العقبة والتي يمكن من خلالها تمهيد الطريق لبرنامج إدارة متكامل وفعال وناجح، ومن ضمن هذه الفرص كل مما يلي:

- وجود تقرير تقييم شامل لحالة البيئة الساحلية تم إعداده في العام 2014.
- وجود مخطط استعمالات لأراضي العقبة.
- وجود مخطط لاستعمالات المنطقة البحرية Sea Use Plan.
- وجود خطة إدارة محدثة للمتنزه البحري.
- وجود خطة إدارة لمنطقة الشاطئ الأوسط
- وجود خطة للسياحة البيئية في العقبة.
- وجود استراتيجية للتوعية والاتصال.
- وجود برامج مراقبة تغطي الساحل.
- وجود قواعد بيانات حديثة.

٣,٢,٣ الوسائل والادوات الرئيسية للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في العقبة

لا يوجد آلية أو وسيلة واحدة عملية ومحددة لتنفيذ الادارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في العقبة، والأمر نفسه ينطبق على بافي مناطق العالم، ويعود السبب في ذلك إلى خصوصية الظروف المحيطة بكل منطقة. ولكن من الممكن اقتراح بعض من هذه الوسائل والادوات التي يجب استخدامها كمنظومة واحدة غير معزولة عن بعضها البعض وهي:

- تقييم الأثر البيئي.
- تقييم الأثر البيئي الاستراتيجي.
- مخططات الاستعمالات البحرية.
- الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.
- مخططات استعمالات الأراضي.
- خطط السياحة البيئية.
- استراتيجيات التوعية والتواصل.
- برامج المراقبة الإجتماعية (التي يتم فيها اشراك المجتمع المحلي).
- قواعد البيانات.
- صياغة مؤشرات.

٣,٢,٤ الإطار العام والخطوط الارشادية لخطة الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في العقبة

إن إعداد خطة الادارة المتكاملة للمنطقة الساحلية هي الخطوة الثانية من خطوات مراحل الإدارة المتكاملة، ويتطلب إعدادها جهداً كبيراً ومشاركة وتعاون كافة الجهات المعنية، وذلك لأن الخطة ستتضمن أنشطة وواجبات متنوعة لن تقوم جهة واحدة بتنفيذها، فعلى سبيل المثال ستقوم الجمعيات البيئية بمسؤولية نشر الوعي والتوعية والتعليم البيئي، وتقوم المؤسسات البحثية والأكاديمية بمهمات البحث العلمي، بينما تتولى الجهات التي تمتلك سلطة تشريعية (مثل الشرطة البيئية) مسؤولية تنفيذ انشطة الرقابة والتنفيذ... الخ (جدول رقم ١).

الهدف العام			
إدارة المنطقة الساحلية في العقبة بطريقة تكاملية تضمن حماية موارد هذه المنطقة الطبيعية، وتسمح بالاستخدام المستدام لهذه الموارد وتساهم في الحد من التعارض والتضارب بين الاستخدامات المختلفة خدمة للاقتصاد المحلي والوطني على حد سواء.			
١. الهدف العملي الأول:			
إنشاء إطار مؤسسي فعال لإدارة المنطقة الساحلية في العقبة			
الأنشطة المقترحة			
النشاط / المؤشرات	**مسؤولية التنفيذ**	**الموارد المطلوبة**	**الإطار الزمني المقترح للتنفيذ**
			٢٠١٦ / ٢٠١٧ / ٢٠١٩ / ٢٠٢٠
الهدف العملي الثاني :			
حماية النظم البيئية ضمن المنطقة الساحلية واستخدامها بشكل مستدام			
النشاط والمؤشرات			
الهدف العملي الثالث:			
تعزيز التنسيق والتكامل فيما يعلق بعملية التخطيط ضمن المنطقة الساحلية ما بين كافة الجهات المعنية			
النشاط والمؤشرات			
الهدف العملي الرابع :			
تعزيز وبناء القدرات في المجالات الفنية لإدارة المنطقة الساحلية والبحث العلمي التطبيقي ومجالات التعليم البيئية والتوعية			
النشاط والمؤشرات			

جدول رقم ١: إطار عام لخطة إدارة متكاملة مع مقترح لأهداف عامة وعملية

التالي يوضح بعض الخطوط الاسترشادية التي يمكن الاستفادة منها في مرحلة إعداد خطة الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية لمنطقة العقبة:

- المرحلة التمهيدية للبدء في إعداد الخطة.
- إعداد ملخص للمقترح العام للخطة التي سيتم تطويرها يوضح المعالم الرئيسية والمخرجات التي يجب تحقيقها.
- إطلاق عملية إعداد الخطة والحصول على الدعم اللازم لها من مجلس المفوضين وتبنيها رسمياً كخيار وخطوة تلبي حاجة فعلية لتحسين نهج الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية.
- تعيين الفريق الذي سيقوم بإعداد الخطة رسمياً بما فيهم المستشارين الخارجيين (إذا لزم الأمر) وتسمية الأقسام والوحدات الإدارية التي يجب ان تكون ممثلة في هذا الفريق.
- تحليل ودراسة الوضع الحالي/القائم للمنطقة الساحليةيتطلب هذا الأمر جمع المعلومات والبيانات عن حالة البيئة الساحلية وتحليلها، بما في ذلك خصائص المنطقة الساحلية الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية.
- إعداد خطة لإشراك المجتمع المحلي ومن يمثله من مؤسسات مختلفة.
- تقييم وتحليل المعيقات (المشاكل) الادارية (وليس القضايا) التي تواجه المنطقة الساحلية وتأثيراتها والحلول الممكنة.
- ترتيب هذه المعيقات الادارية حسب الاولوية آخذين بعين الاعتبار توفر الموارد لحلها سواء كانت بشرية أو مالية أو حتى دراسة الجدوى الفنية لها (جدول رقم 2).
- الاتفاق على الحدود الجغرافية للخطة (هل ستغطي كامل الساحل الأردني أو تقتصر على جزء معين منه)
- تقييم وتحليل القدرات المؤسسية والتفكير في آلية تنسيق تكاملية بين المؤسسات المعنية.
- صياغة الاهداف.
- تحديد النظم البيئية الساحلية ذات الأولوية والتي تحتاج إلى اجراءات إدارية خاصة.
- إعداد برنامج مراقبة وتقييم.
- وضع إطار زمني للتنفيذ.
- تحديد وتحليل الضغوطات التي تواجهها المنطقة الساحلية في العقبة ووضع قائمة أولويات للتعامل معها على المدى القصير مع تحديد الأسباب التي أدت إلى وجود هذه الضغوطات.

المشكلة	الإدارة	مستوى الأولوية	الاستجابة
		قصوى / متوسطة / منخفضة	

جدول رقم ٢: تصنيف المشاكل الإدارية حسب الأولويات

٣,٣ المراقبة والتقييم لعملية إدارة المنطقة الساحلية في العقبة

يتم تنفيذ برامج المراقبة والتقييم بشكل عام لغايات التحسين المستمر للعمل والحفاظ على مستوى فعالية أكبر، وينطبق هذا المبدأ على الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية أيضاً، فهذا النوع من الادارة - وكما سبق تعريفه - هو عبارة عن عملية مكونة من مراحل وخطوات، وبالتالي فإن جودة أي خطوة ستؤثر بالتأكيد على الخطوات الأخرى، ولذلك تم إضافة إطار المراقبة والتقييم لنهج الادارة المتكاملة لضمان الكفاءة والفعالية في كافة المراحل.

توجد هنالك العديد من المنهجيات المتبعة للمراقبة والتقييم، وبشكل عام فإن أفضل الممارسات والتجارب تشير إلى ضرورة وجود لجنة توجيهية مستقلة يوكل لها مهام المراقبة والتقييم على أن تكون هذه اللجنة جزءاً من الهيكلية المؤسسية للإدارة المتكاملة وتمتلك الصلاحيات المناسبة، إضافة إلى ضرورة وجود شروط مرجعية واضحة لعملها خصوصا في الجانب المتعلق بعملية التقييم. وبالإضافة الى وجود مثل هذه اللجنة يجب توافر أدوات المراقبة والتقييم الأخرى مثل تقارير الانجاز الدورية والزيارات الميدانية وتداول نشر البيانات والمعلومات.

يمكن تنفيذ عملية التقييم بشكل سنوي ومن قبل مستشار مستقل إذا كانت الموازنة تسمح بذلك وملائمة الخطة واطارها الزمني لهذا النوع من التقييم، أو الاكتفاء بتقييم شامل في منتصف فترة التنفيذ وآخر مع نهاية تنفيذ الخطة.

٣,٤ تمويل تنفيذ الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في العقبة

تمت الإشارة الى أن تنفيذ برامج الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية يتطلب توفير موارد مالية مناسبة. وحسب العرف المتبع في هذا المجال فإن قرار توفير الموارد المالية الضرورية يجب أن يتم اتخاذه بمجرد اتخاذ قرار السير بإعداد خطة الإدارة، ليتسنى للوحدات المعنية العمل على تخصيص هذه الموارد ضمن الموازنة الخاصة بالجهة التي ستنفذ خطة الادارة.

بالنسبة للعقبة ونظراً لاحتمالية عدم توفر موارد مالية مناسبة فإن الجهة المعنية يمكن أن تطلب إعداد استراتيجية للتمويل تخص تنفيذ خطة الادارة بحيث تصبح هذه الاستراتيجية جزءاً من الخطة نفسها، على أن تحتفظ الجهة المعنية لنفسها بخطة بديلة نظراً للوقت الطويل الذي عادة ما يستنفذ في اعداد مقترحات التمويل والمتابعة وما إلى ذلك من إجراءات قد تؤخر البدء في التنفيذ وبالتالي، فقدان بعض الأنشطة الهامة المقترحة أو التقليل من فعاليتها. إن أحد الخيارات المطروحة في هذا السياق في العقبة هو المشاركة في كلفة التنفيذ ما بين المؤسسات المعنية (طبعاً بجانب التنفيذ من قبل هذه الجهات عن طريق توزيع المهام فيما بينها).

يضاف إلى ذلك موضوع التواصل مع القطاع الخاص وإشراكهم في تحمل المسؤولية المجتمعية والمساهمة بتغطية جزء معين من تكاليف خطة الادارة، خاصة تلك المشاريع التي تعتبر مستخدماً رئيسياً للمنطقة الساحلية ومستفيداً من مواردها. ويمكن أيضاً تفويض بعض الجمعيات غير الحكومية الفاعلة والمؤهلة في تنفيذ بعض الأنشطة، واستغلال علاقاتها الجيدة مع الجهات المانحة وقدرتها على جذب التمويل المناسب. من جانب آخر يمكن للجهات المعنية في العقبة طلب المساعدة في توفير التمويل من خلال عضوية الأردن الفاعلة في الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن والاتحاد الدولي لصون الطبيعة.

وأخيراً، فانه يمكن فرض بعض الرسوم من خلال تعليمات تصدرها الجهة المعنية (سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة) على بعض الاستخدامات التي تتم داخل المنطقة الساحلية وتفعيل صندوق البيئة في العقبة ليصبح أحد مصادر التمويل لتنفيذ برامج ادارة المنطقة الساحلية. ونستخلص بأن وجود الموارد المناسبة قد تشكل تحدياً رئيسياً وجديا لتنفيذ برامج الإدارة المتكاملة وبالتالي ضعف اجراءات الحماية لموارد البيئة الساحلية في العقبة، وان توفير هذه الموارد يجب ان يعطى الاولوية عند البدء بالتحضير لعمل الخطة.

المراجع

المراجع العربية

- الدليـل الإسترشـادي لتخطيـط وإدارة المناطـق السـاحلية لإقليـم الحـر الحمـر وحليـج عـدن، 2006، الهيئـة الإقليميـة للمحافظـة علـى بيئـة البحـر الأحمـر وخليـج عـدن.
- الدليـل الإسترشـادي لتخطيـط وإدارة المناطـق السـاحلية فـي العالـم العربـي، 20067، جامعـة الـدول العربيـة والهيئـة الإقليميـة للمحافظـة علـى بيئـة البحـر الأحمـر وخليـج عـدن.
- سـلطة منطقـة العقبـة الاقتصاديـة الخاصـة؛ قانـون منطقـة العقبـة الاقتصاديـة الخاصـة رقـم 32 لسـنة 2000 والأنظمـة التابعـة لـه.
- سـلطة منطقـة العقبـة الاقتصاديـة الخاصـة وبرنامـج الأمـم المتحـدة الانمائـي (2014): الخطـة الإداريـة لمتنـزه العقبـة البحـري.

المراجع الانجليزية

- Abu-Jaber, M., (1991): Morpho-sedimentological controls on the environmental management of the Jordanian coast of the Gulf of Aqaba. Unpublished master thesis. Duke University, USA.
- Aqaba Special Economic Zone Authority (2007), National Program for Action on Protecting the Marine Environment from Land-Based Activities.
- Aqaba Special Economic Zone Authority (2011), Draft ASEZ Master plan, 2010-2030, Amman Institute.
- Chuenpagdee R., and Pauly D., (2004): Improving the State of Coastal Areas in the Asia-Pacific Region," Coastal Man-agement, Vol. 32, No. 1, 3-15.
- Chuenpagdee R., and Pauly D., (2004): Improving the State of Coastal Areas in the Asia-Pacific Region, Coastal Management, Vol. 32, 3-15.
- Devaraj A. R. e and, Arumugam S. (2011): Methodology of Integrated Coastal Zone Management Plan Preparation—Case Study of Andaman Islands, India, Journal of Environmental Protection, 2, 750-760.
- EUROPEAN COMMISSION, 2010.
- European Union (2006), Measuring Progress in the Implementation of Integrated Coastal Zone
- European Union, Reporting guidance - Implementation ICZM Recommendation 2006-2010.
- European Union, the European Union Reports on the Implementation of ICZM. European Union,
- European Union, the National Reports on the Implementation of ICZM, 2006.
- IOC UNESCO handbook (global) - A Handbook for Measuring the Progress and Outcomes of Integrated Coastal and Ocean Management - Guidance notes for completing the Progress Indicator. Barcelona: European Union Working Group on Indicators and Data, 2006.
- Khalaf, M. and Disi, A. (1997): Fishes of Aqaba Gulf. Marine Science Station. Aqaba.
- Salomons W., K.Turner R Lacerda and Ramachandran S., Eds., (1999): Perspectives on Integrated Coastal Zone Management, Springer, Berlin, pp1-453.
- Shipman B., and Stojanovic T. (2007): Facts, Fictions, and Fail-ures of Integrated Coastal Zone Management in Europe," Coastal Management, Vol. 35, No. 2, 375-398. United Natins Development Program (UNDP) and Aqaba Special Economic Zone Authority (2014); State of Aqaba Coast Report.
- United Natins Development Program (UNDP) and Aqaba Special Economic Zone Authority (2014); Jordan ICZM Country Report: Towards Sustainable Coastal Zone Development.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), (2006): A Handbook for Measuring the Progress and Outcomes of Integrated Coastal and Ocean Management
- Wescott G., (2004): The Theory and Practice of Coastal Area Planning: Linking Strategic Planning to Local Communi-ties," Coastal Management, Vol. 32, No. 1, 95- 100.

الملحقات

الرقم	صاحب العلاقة	القطاع	الخدمة	نوع صاحب العلاقة	الأولوية	التصنيف حسب الأثر
١	سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة	حكومي	إداري	رئيسي	٥	ب
٢	شركة تطوير العقبة	حكومي	اقتصادي	رئيسي	٥	ب
٣	الهيئة البحرية الأردنية	حكومي	إداري	رئيسي	٤	أ
٤	القوة البحرية الملكية	حكومي	جهات أمنية	رئيسي	٣	أ
٥	الإدارة الملكية لحماية البيئة	حكومي	جهات أمنية	ثانوي	٣	أ
٦	الدفاع المدني	حكومي	جهات أمنية	ثانوي	٢	د
٧	مؤسسة الموانئ	حكومي	إداري	رئيسي	٤	ج
٨	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	حكومي	تنظيمي	ثانوي	٢	ج
٩	محافظة العقبة	حكومي	إداري	ثانوي	١	د
١٠	جمعية فنادق العقبة	أهلي	استثماري	رئيسي	٣	ج
١١	واحة أيلة	خاص	استثماري	رئيسي	٤	ب
١٢	مرسى زايد	خاص	استثماري	رئيسي	٤	ب
١٣	الجامعة الأردنية	حكومي	تعليمي	ثانوي	٢	د
١٤	جامعة البلقاء	حكومي	تعليمي	ثانوي	٢	د
١٥	محطة العلوم البحرية	حكومي	تعليمي	ثانوي	٢	د
١٦	متنزه العقبة البحري	حكومي	بيئي	رئيسي	٥	ب
١٧	مراكز الغوص وجمعية العقبة للغوص	خاص	سياحي	رئيسي	٣	أ
١٨	الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية	أهلي	بيئي	رئيسي	٥	ب
١٩	مركز الأميرة بسمة	أهلي	تنموي	ثانوي	١	د
٢٠	وزارة البيئة	حكومي	تنظيمي	ثانوي	٢	ج
٢١	شركة العقبة للخدمات البحرية	خاص	استثماري	رئيسي	٢	ب
٢٢	إدارة الشرطة السياحية	حكومي	جهات امنية	ثانوي	١	ج
٢٣	المحطة الحرارية	حكومي	استثماري	ثانوي	١	ج
٢٤	شركة الجسر العربي للملاحة	خاص	استثماري	رئيسي	٢	ب
٢٥	جمعيتي صيادي العقبة	أهلي	تنموي	رئيسي	٤	أ
٢٦	شركة مياه العقبة	خاص	إداري	ثانوي	١	ج
٢٧	جمعية القوارب الزجاجية	أهلي	سياحي	رئيسي	٥	أ
٢٨	قرية العقبة للخدمات اللوجستية	خاص	استثماري	ثانوي	١	د
٢٩	القوات المسلحة	جيش	جهات امنية	رئيسي	٢	ج
٣٠	شركة البوتاس والفوسفات (المجمع الصناعي)	خاص	استثماري	ثانوي	٣	ب
٣١	غرفة التجارة العقبة	خاص	استثماري	ثانوي	٢	د
٣٢	وزارة الصحة	حكومي	إداري	ثانوي	١	د
٣٣	سكة الحديد العقبة	حكومي	استثماري	ثانوي	١	د
٣٤	مجلس النواب	تشريعي	تشريعي	ثانوي	٤	أ
٣٥	تجمع لجان المرأة	أهلي	تنموي	ثانوي	٢	د
٣٦	الاتحاد الملكي للرياضات البحرية	حكومي	رياضي	رئيسي	١	د
٣٧	الفنادق	خاص	سياحي	رئيسي	٣	ج
٣٨	الجمارك الأردنية	حكومي	جهات أمنية	ثانوي	١	د
٣٩	الإعلام	اعلام	إعلامي	ثانوي	٢	ب
٤٠	مختبرات ابن حيان	خاص	بيئي	رئيسي	٤	أ
٤١	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	أهلي	بيئي	ثانوي	٢	ج
٤٢	ملاكو الأراضي	أهلي	تنموي	رئيسي	٤	أ
٤٣	شركة ميناء حاويات العقبة	خاص	إداري	ثانوي	٢	ج

* تصنيف الأولوية :(٥) الأكثر - (١) الأقل * تصنيف الأثر : (أ) الأكثر - (د) الأقل

ملحق رقم ٢:

المواد القانونية الرئيسية المتعلقة بالبيئة البحرية والساحلية المنصوص عليها في نظام حماية البيئة رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١

أحكام عامة

المادة ٣

أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة، يحظر استخدام مياه البحر باي صورة تلحق ضرراً بالبيئة أو ادخال أي مياه أو مواد اليه أو التسبب في انبعاث غازات من مصادر متحركة أو ثابتة إلى الهواء أو التخلص من النفايات والسوائل الضارة والمواد الخطرة والمشعة والنووية في المنطقة أو التعامل بها. ب - يجوز بإذن تصدره السلطة استخدام مياه البحر للتبريد أو التحليل العلمي أو تحلية المياه أو بعث غازات من مصادر متحركة أو ثابتة إلى الهواء أو التخلص من النفايات والسوائل الضارة بالبيئة أو التعامل مع النفايات والمواد الخطرة وفق الاسس والمعايير المحددة بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية وذلك مع مراعاة احكام التشريعات النافذة ذات العلاقة.

المادة ٥٢

أ- تعتبر مادة ضارة كل مادة يمكن ان يؤدي ادخالها إلى البحر إلى تعريض صحة الانسان للخطر أو الاضرار بالموارد الحية والحياة البحرية أو اتلاف مرافق الاستجمام أو عرقلة أي استخدام مشروع للبحر وتشمل اي مادة خاضعة للرقابة بمقتضى التشريعات المعمول بها في المملكة والاتفاقية. ب - وتعتبر مادة سائلة ضارة كل مادة سائلة ضارة منصوص عليها في الاتفاقية.

المادة ٥٣

أ - على جميع السفن التي ترتاد الميناء التقيد بأحكام حماية البيئة البحرية الواردة في هذا النظام- وعلى السفن التي ترفع العلم الأردني التقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بمنع تلوث البيئة البحرية

المادة ٥٤

تمارس السلطة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة الصلاحيات اللازمة لحماية البيئة البحرية والبيئة على ساحل المنطقة والمحافظة عليها بما في ذلك ما يلي: -أ- اعداد المواصفات القياسية لنوعية المياه البحرية في المياه الاقليمية والمعايير الخاصة بالتحكم بالملوثات الناتجة من جميع الانشطة البحرية والجوية والبرية من أي مصدر سواء اكان ثابتا ام متحركا والتي تؤدي إلى تلوث البيئة البحرية. ب- مراقبة نوعية المياه البحرية والتنوع الحيوي لها والتفتيش البيئي عليها. ج- انشاء محطات قياس لمراقبة البيئة البحرية وإدارة هذه المحطات. د- تحديد مناطق الانشطة المائية المسموح بها كالصيد والرياضات المائية والغطس والتصوير تحت الماء. هـ- الاستعانة بالإمكانات الوطنية والاقليمية المتوافرة لإزالة التلوث. و- ايجاد وسيلة مناسبة لتقدير كميات المواد الملوثة واضرارها. ز- تحديد المناطق البيئية الهشة على الشاطئ الأردني. ح- ايجاد وسيلة مناسبة لجمع الفضلات والقمامة والزيوت والمزيج الزيتي والصرف الصحي من السفن والمنشآت المقامة على الشاطئ. ط- تطوير خطة طوارئ وطنية لمكافحة التلوث البحري في خليج العقبة. ي- مكافحة التلوث البحري على المستوى الاقليمي. ك- أي اعمال أخرى تراها مناسبة لحماية البيئة البحرية.

المادة ٥٥

يعتبر خليج العقبة منطقة خاصة وفق الملحق الأول من الاتفاقية، وعلى السلطة تبعا لذلك اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة وفقا لأحكامها لمنع تلوث البيئة البحرية من المواد الضارة والتقليل من مستوياته باتباع أفضل الوسائل العملية المتاحة والمتفقة مع احكام الاتفاقية.

المادة ٥٦

يحظر على جميع السفن وسائر وسائل النقل الأخرى والمنشآت المقامة على الشاطئ القيام بأي من الاعمال المبينة ادناه في المياه الاقليمية أو الميناء: -أ- تصريف أو القاء الزيت أو المزيج الزيتي، وتستثنى من ذلك السفن الحربية الاجنبية وسفن المساعدة والسفن الحكومية غير المستخدمة في اغراض تجارية على ان تتخذ الاجراءات الوقائية الكفيلة بمنع تلوث مياه البحر بالزيت. ب- تصريف أي مواد ضارة أو مخلفات ينتج منها ضرر بالبيئة البحرية أو

الصحة العامة أو أي استخدام آخر لمياه البحر يتم بطريقة مشروعة. ج- القاء المواد الضارة المنقولة في صناديق. د- القاء الحيوانات النافقة. هـ- تصريف مواد الصرف الصحي. و- القاء القمامة أو الفضلات.

المادة ٥٧

لا يجوز لأي سفينة ترتاد الميناء التخلص من الزيوت والمزيج الزيتي والقمامة والفضلات والصرف الصحي ومياه اتزان السفينة الا بعد موافقة السلطة على ذلك أو توجيه السفينة إلى أماكن محددة للتخلص من هذه المواد أو القيام باي اجراء آخر تراه الجهة المعنية مناسبا.

المادة ٦٠

أ- على ربان السفينة ان يبادر فوراً بتبليغ الجهة المعنية عن كل تصريف للزيت أو لمزيج الزيت أو لأي مادة في السفينة ملوثة للمياه والبيئة البحرية في المياه الاقليمية بصرف النظر عن السبب الذي ادى إلى ذلك التصريف، على ان يبين في الاخطار ظروف هذا التصريف واسبابه والاجراءات التي اتخذت لإيقافه. ب- على كل من ربان السفينة والمسؤول عن وسائل نقل الزيت واي مواد ملوثة للبيئة البحرية الواقعة داخل الميناء أو المياه الاقليمية والشركة والهيئة العاملة في استخراج الزيت المبادرة فوراً إلى تبليغ الجهة المعنية عن كل حادث تسرب فور حدوثه مع بيان ظروف الحادث ونوع المادة المتسربة والاجراءات التي اتخذت لإيقاف التسرب أو الحد منه وغير ذلك من البيانات المنصوص عليها في الاتفاقية وفقا للتعليمات الصادرة بموجب هذا النظام وعلى الانموذج المعد لهذه الغاية. ج- للجهة المعنية اتخاذ اجراءات الحماية اللازمة لمنع حدوث تلوث المياه الاقليمية والبيئة البحرية نتيجة حادث بحري على نفقة ربان السفينة.

المادة ٦٢

أ- تستوفي السلطة المبالغ التالية من المسؤول عن احداث التلوث في البيئة البحرية وذلك مقابل ازالة هذه المواد من البحر أو عن الشاطئ:- ١- عشرة الاف دينار عن كل طن أو جزء منه لا يقل عن خمسين كيلوغراما من الزيوت أو المزيج الزيتي الذي تم تصريفه. ٢- خمسمائة دينار عن كل طن أو جزء منه من القمامة والفضلات والحيوانات النافقة التي تم القاؤها. ٣- المبلغ الذي يقرره المجلس بناء على تنسيب المفوض لإزالة أي مواد ملوثة لم ينص عليها في البندين (١) و (٢) من هذه الفقرة. ب- للسلطة الحق في استيفاء تعويض مالي عن الضرر الناتج من التلوث يتم تقديره بواسطة لجنة يشكلها المجلس لهذه الغاية على ان تأخذ هذه اللجنة بعين الاعتبار حجم ذلك الضرر.

ج- إذا كانت السفينة التي سببت التلوث على عجل في مغادرة الميناء يجوز للسلطة في هذه الحالة ان تستوفي من ربانها الأمانات لتسديد المبالغ المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة والتعويض المحتمل وفقا للفقرة (ب) منها على انيتم ايداعها في الحساب الخاص المنصوص عليه في المادة (٦٥) من هذا النظام. د- تستوفي السلطة مبلغاً اضافياً مقداره (٢٥٪) من مبلغ كلفة ازالة الضرر اللاحق بالبيئة أو المقدر من اللجنة الخاصة أو المحكوم به حسب مقتضى الحال.

المادة ٦٧

يعتبر القيام بأي من الاعمال المبينة ادناه اضراراً جسيما بالبيئة ويشكل مخالفة يعاقب عليها باي من العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٥٤) من القانون ، وحسب مقتضى الحال:- أ- تصريف أو القاء الزيت أو المزيج الزيتي أو أي مواد ضارة أو خطرة أو أي مخلفات ينجم عنها ضرر بالبيئة المائية أو الصحة العامة أو الحيود المرجانية .ب- امتناع ربان السفينة عن تبليغ الجهة المعنية عن كل تصريف لزيت أو لمزيج زيتي أو لأي مادة في السفينة ملوثة للمياه أو البيئة البحرية في المياه الاقليمية في المنطقة بصرف النظر عن السبب الذي ادى إلى ذلك التصريف .ج- امتناع ربان السفينة والمسؤول عن وسائل نقل الزيت واي مواد ملوثة للبيئة البحرية الواقعة داخل الميناء أو المياه الاقليمية و الشركة والهيئة العاملة في استخراج الزيت عن تبليغ الجهة المعنية عن حادث تسرب الزيت فور حدوثه .د- تخلص السفينة التي ترتاد الميناء من الزيوت والمزيج الزيتي والقمامة والفضلات والصرف الصحي ومياه اتزان السفينة دون موافقة السلطة على ذلك أو عدم تقيد السفينة بالتوجه إلى الأماكن التي حددتها السلطة للتخلص من هذه المواد .هـ- قيام السفينة بتكسير الحيود المرجانية أو اتلافها أو الحاق الضرر بها .و- التعامل مع النفايات الخطرة دون ترخيص مما يلحق الضرر بالبيئة أو الصحة العامة .ز- تلويث المياه الجوفية بملوثات تحول دون استخدامها أو امكانية استخدامها في المستقبل.

المادة ٧١

تغطي هذه المادة كل ما يتعلق في موضوع تقييم الأثر البيئي للمشاريع والأنشطة التي يمكن ان تجلب ضرر بيئي على الموارد البيئية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

ملحق رقم ٣:

المواد الرئيسية في نظام متنزه العقبة البحري رقم ٢٢/ صادر بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة (٥٦) من قانون منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة (٣٢) لسنة ٢٠٠٠

المادة ٣

تحدد حدود المتنزه بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس.

المادة ٤

يهدف المتنزه إلى ما يلي: -

أ- المحافظة على البيئة وصون المصادر الطبيعية في المتنزه.

ب- رفع القيمة الجمالية لشواطئ المتنزه ومياهه.

ج- المحافظة على السلامة العامة من خلال تنظيم الانشطة العامة ورقابتها

د- المساهمة في تحديد وتطبيق الاجراءات اللازمة لإدارة وضبط جميع الانشطة التنموية والعلمية والسياحية والترفيهية والملاحية والتجارية الخاصة منها والعامة التي لها تأثير على بيئة المتنزه وذلك لتجنب الاثار السلبية التي قد تنتج من هذه الانشطة والتخفيف من هذه الاثار.

هـ - تنفيذ برامج البحث العلمي لإعادة تأهيل الحيود المرجانية والمصادر الطبيعية الأخرى المتضررة من الانشطة المختلفة واي عوامل أخرى ومتابعة تطوير هذه البرامج وتحديثها ومراقبتها.

و- تسهيل اجراء البحوث العلمية والاشراف عليها لتجنب حدوث أي اثار سلبية تترتب عليها.

المادة ٥

أ- تشكل في السلطة لجنة خاصة لإدارة المتنزه تسمى (لجنة متنزه العقبة البحري) برئاسة المفوض وعضوية كل من: -

-مدير المتنزه (نائباً للرئيس)

-ثلاثة اشخاص يعينهم الرئيس بتنسيب من المفوض.

ب - تتولى اللجنة المهام التالية: -

وضع سياسة إدارة المتنزه وتنميته وتطويره وتقديمها إلى الرئيس لعرضها على المجلس لإصدار قراره بشأنها

اعداد الخطة السنوية لإدارة المتنزه بموافقة المجلس ومتابعة تنفيذها.

تحديد المخصصات اللازمة لنفقات المتنزه لإقرارها من المجلس وادراجها ضمن موازنة السلطة السنوية.

اعداد التعليمات الإدارية والمالية والفنية وتقديمها إلى الرئيس لعرضها على المجلس لإصدار قراره بشأنها.

المادة ٧

تتضمن الخطة السنوية لإدارة المتنزه الامور التالية:-

أ- تحديد واجبات العاملين في المتنزه المسؤولين عن تنفيذ الخطة.

ب- تحديد مصادر التمويل لجميع متطلبات إدارة المتنزه.

ج- تطوير اساليب التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بين الهيئات العامة والخاصة ذات العلاقة بأهداف واعمال المتنزه.

د- وضع برامج التوعية والتثقيف بقيمة الحيود المرجانية وهشاشتها وغيرها من المصادر الطبيعية الأخرى في خليج العقبة وكيفية التعامل معها.

هـ- تحديد متطلبات وشروط ترخيص انشطة البحث العلمي ورقابتها.

و- تحديد متطلبات وشروط ترخيص مراكز الغوص والرياضات المائية.

ز- وضع برنامج رقابة بيئي داخل المتنزه ومتابعة تنفيذه وتطويره.

ح- اعداد المتطلبات المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات المقدمة في المتنزه والتي لها تأثير على بيئة المتنزه وتحديد اسلوب تنفيذها.

ط- تنظيم عمليات الصيد وتحديد الاجراءات الخاصة بها.

ي- تنظيم المتنزه وتقسيمه إلى مناطق محددة الاستعمال وتحديد الشروط والقيود والاجراءات الواجبة التطبيق في كل منطقة فيه.

ك- تحديد الاجراءات والقيود الواجب مراعاتها وتطبيقها للتخفيف من الاضرار الناجمة عن الانشطة المختلفة والحد منها.

ل- تنظيم استخدام المراكب البحرية على اختلاف انواعها في المتنزه.

م- تحديد الشروط والمتطلبات المتعلقة بإنشاء المرافق السياحية وغيرها من الانشاءات في المتنزه.

ن- وضع اسس تسهيل جميع الاستعمالات الخاصة والعامة للمتنزه بطريقة تضمن سلامة الاشخاص وتؤمن حماية المصادر الطبيعية والبيئة والبنية التحتية للمتنزه.

س- تحديد أوجه التعاون مع الهيئات الدولية ذات العلاقة بإدارة البيئة البحرية.

ع- اي امور أخرى يرى الرئيس أو اللجنة اضافتها للخطة.

المادة ٨

يتولى رئيس اللجنة الاشراف على حسن سير العمل في المتنزه ومتابعة تنفيذ انشطته.

المادة ١٠

مع عدم الاخلال باي عقد يبرم لإدارة المتنزه وتطويره يحظر التصرف في الأراضي الواقعة في منطقة المتنزه.

المادة ١١

أ- تخصص جميع المبالغ المتأتية للمتنزه من تطبيق احكام هذا النظام والتعويضات المترتبة على مخالفة احكامه في حساب خاص ضمن موازنة السلطة للإنفاق منه في اغراض نشاط المتنزه واهدافه.

ب - يجوز للجنة المتنزه قبول المساعدات والتبرعات التي تقدم للمتنزه بموافقة من المجلس وعلى ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير اردني.

المادة ١٢

أ- يحظر تحت طائلة المسؤولية القانونية القيام في منطقة المتنزه باي اعمال أو تصرفات أو انشطة أو اجراءات من شأنها تدمير أو اتلاف أو تدهور البيئة الطبيعية أو الاضرار بالحياة البرية أو البحرية أو المساس بالمستوى الجمالي لمنطقة المتنزه ، كما يحظر شق الطرق أو القيام بمشروع زراعي أو صناعي أو سكني أو اقامة المباني أو المنشآت عدا المرافق التي تخصص للزوار.

ب - ويحظر في منطقة المتنزه وتحت طائلة المسؤولية القانونية وعلى وجه الخصوص القيام بما يلي: -

صيد الكائنات البرية أو البحرية أو نقلها أو قتلها أو ايذائها أو القيام بأعمال من شأنها الاضرار بهذه الكائنات.

جمع أو قطف أو نقل أي كائنات أو مواد رسوبية أو عضوية مثل الصدف أو الشعب المرجانية أو الصخور أو التربة أو اخذها لأي غرض من الأغراض الا بتصريح خاص يصدره الرئيس لهذه الغاية.

اتلاف النباتات أو نقلها.

الاضرار بالمنشآت والمعدات والتجهيزات ومرافق الخدمات البرية أو البحرية.

اتلاف أو تدمير التكوينات الجيولوجية أو المناطق التي تعتبر موطناً لفصائل الحيوان أو النبات أو لتكاثرها أو هجرتها.

ادخال أجناس غريبة لمنطقة المتنزه حيوانية كانت أم نباتية.

تلويث تربة منطقة المتنزه أو مياهها أو هوائها باي شكل من الاشكال.

القاء القمامة على الشاطئ أو في البحر.

قيادة المركبات على الشاطئ الا بتصريح خاص يصدره الرئيس لهذه الغاية.

التخييم الا في الأماكن المخصصة بموجب تصريح خاص يصدره الرئيس لهذه الغاية.

المادة ١٣

أ- يخول موظفو المتنزه وافراد الامن العام والشرطة الساحلية بضبط المخالفات وتحريرها والقيام بالإجراءات اللازمة وفق احكام التشريعات النافذة والقانون وهذا النظام ، وتحدد نماذج تحرير المخالفات والضبوط والاجراءات الخاصة بها بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية.

ب - يعاقب كل من يرتكب مخالفة لأي حكم من احكام هذا النظام باي من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٥٤) من القانون.

Photo By
Alexander Mustard

مشروع «الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: نهج للتطور والنمو»

أحد مشاريع الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية الذي تم تنفيذه في الفترة الواقعة بين شهر حزيران للعام ٢٠١٥ وحتى شهر آب للعام ٢٠١٦. هدف المشروع إلى تحقيق تنمية مستدامة متكاملة للمناطق الساحلية في الأردن من خلال دعم عمليات التغيير في المنظمات الرئيسية العاملة بالتخطيط والإدارة. وقد سعت الجمعية من خلال المشروع إلى توحيد الجهود المبذولة من جميع الأطراف واشراكهم في تحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات وحقوق وواجبات جميع أصحاب العلاقة. تم تنفيذ المشروع ضمن ثلاثة مراحل تضمنت إجراء دراسة معمقة وتحليل مستفيض للوضع الراهن والسابق الخاص بآليات الإدارة في منطقة العقبة وما تتضمنه من جوانب تتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتحليل اصحاب العلاقة وتحديد دور كل من الفئات المعنية، وفهم الأطر العامة للمسؤوليات والترتيبات المؤسسية والقانونية وتحديد الحقوق والواجبات وآليات التواصل، بالإضافة إلى تعزيز القدرات المؤسسية والفردية في مواضيع متنوعة مثل إدارة المناطق الساحلية، والتحليل المؤسسي، والحاكمية الرشيدة، وكسب التأييد. ونظراً لأهمية الاعلام ودوره المتميز في دعم تطبيق الارشادات فقد تخلل المرحلة الثانية تحليل مستفيض لواقع الإعلام البيئي وبرامج متخصصة لرفع القدرات. وتمثلت المرحلة الثالثة في تنفيذ مجموعة واسعة من الحلقات التشاورية مع كافة أصحاب العلاقة من أجل تطوير القضايا الرئيسية التي تعاني منها منطقة العقبة كمدخل رئيسي لتطوير الدليل الإسترشادي للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في العقبة بحيث يتم فيها تنظيم الأدوار والواجبات والمسؤوليات والقضايا الرئيسية ذات الأولوية مما سيسمح باستخدامه كمرجعية لمناطق أخرى سواءً على الصعيد الوطني في الأردن مثل منطقة البحر الميت أو على الصعيد الإقليمي.

الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية

جاء تأسيس الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية في عام ١٩٩٣ بمبادرة من مجموعة من الغواصين المهتمين بحماية البيئة البحرية في خليج العقبة ترأسهم سمو الأميرة بسمة بنت علي، وهي من أوائل النساء اللواتي مارسن الغوص في المملكة. وقد تطورت هذه المبادرة إلى جمعية غير حكومية مستقلة حين تم تسجيلها رسمياً كجمعية غير حكومية غير ربحية في عام ١٩٩٥. تعد الجمعية الآن الجمعية الأولى والمتخصصة في الأردن التي تهدف إلى المساهمة في حماية البيئة البحرية والاستخدام المستدام لعناصرها من خلال برامج الحماية والتأثير على اتخاذ القرار والتعليم والاتصال والتمكين. تعمل الجمعية برؤيا مستقبلية لتكون مؤسسة "عالمية المستوى" في الحفاظ على البيئة البحرية للأجيال القادمة في الأردن. طورت الجمعية عملها خلال السنوات المتواصلة إلى ثلاثة برامج وهي برنامج حماية البيئة البحرية وبرنامج التوعية وكسب التأييد وبرنامج التنمية المستدامة واكتسبت الجمعية مكانة مرموقة على الصعيد المحلي والوطني والاقليمي والدولي.

برنامج (USAID) لدعم مبادرات المجتمع المدني المنفذ من قبل منظمة الصحة الدولية (fhi360)

يهدف "برنامج USAID لدعم مبادرات المجتمع المدني" إلى بناء مجتمع مدني قوي وحيوي في الأردن من خلال دعم مجموعة واسعة من المبادرات المدنية. ويعمل البرنامج على الصعيدين الوطني والمحلي من خلال دعم المبادرات المدنية ومبادرات كسب التأييد بما يستجيب للصالح العام وتدعيم القدرات المؤسسية للمجتمع المدني وتعزيز التعاون ما بين الحكومة الأردنية ومؤسسات المجتمع المدني في تناول قضايا الإصلاح والاستجابة لتحديات التنمية. يستمر برنامج USAID لدعم مبادرات المجتمع المدني على مدار 5 سنوات (2013- 2018) وتقوم على تنفيذه منظمة صحة الأسرة الدولية (FHI360)، وهي منظمة غير ربحية تهدف لتحقيق التنمية واستدامة طرق تحسين الحياة من خلال تطوير حلول متكاملة ومنطلقة من دوافع محلية.

USAID من الشعب الامريكي

الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية
The Royal Marine Conservation Society of Jordan
(JREDS)

fhi360
THE SCIENCE OF IMPROVING LIVES

الدليل الإسترشادي الوطني للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

العقبة - الأردن

٢٠١٦